

البرلمان



المجلس التشريعي الفلسطيني

Palestinian Legislative Council

"وأمرهم شورى بينهم"

صحيفة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني

العدد الثاني والأربعون

الخميس 19 رجب 1431 هـ 30 يونيو/حزيران 2010 م

كلمة البرلمان



الكيان الصهيوني
إلى زوال قريب

د. أحمد محمد بحر

لم يكن عبثاً أن ترتفع عقيرة المخاوف الأمريكية والصهيونية إزاء مستقبل الكيان الصهيوني المسخ وأن يستبد القلق بقلوب حكماء الدولة العبرية وقادتها الكبار.

كان شمعون بيرس رئيس الكيان الأكثر تعبيراً عن منظومة القلق والمخاوف الراهنة. وها هو عوزي لاندو أحد قادة "الليكود" يجاهر مواقفه الصارخة وينتقد السياسات الأمنية والعسكرية بقوة. ويؤكد خسارة الاحتلال استراتيجيا طوال العقد الفائت.

وها هي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA تنهض إلى تأكيد قناعتنا الراسخة بقرب زوال دولة الكيان. وتبدي -في تقريرها الذي تسرب مؤخراً- شكوكها في بقاء "إسرائيل" بعد ٢٠ عاما.

إن الأمر جد لا هزل فيه. وما سيرورة الأحداث وتلاحق وقائعها إبان المرحلة الماضية إلا دليل دامغ على مفاعيل الانهيار المتسارع للكيان المصطنع وتداعي المكونات الداخلية والركائز الخارجية التي تمده بأسباب البقاء والاستمرار. وقرب انتهاء ونهاوي حالته الأسطورية التي خدعت العالم رداً من الزمن.

الانتفاضة المباركة الأولى شكت نقطة البداية في مسار تراجع دولة الكيان. إذ مثلت انقلاباً مفاجئاً على مفاهيم التعايش والرخوخ التي حاول الاحتلال زرعها في وعي الفلسطينيين وتوطئة لصعود مشروع جديد متمثلاً في صعود المشروع الإسلامي المقاوم لحمل مشعل الكفاح والنضال في مواجهة الاحتلال ومخططاته.

وشكلت انتفاضة الأقصى طعنة نجلاء في قلب الكيان المحتل. إذا واجه العدو الصهيوني للمرة الأولى ثورة مسلحة. بدءاً من الصواريخ والعبوات الناسفة وانتهاء بالعمليات الاستشهادية التي أقضت مضاجع الصهاينة وزلزلت كيانهن.

في هذا الإطار جسدت الانسحابات الصهيونية المرتبكة من لبنان وغزة معالم بارزة على طريق التراجع والانهيار الصهيوني. وجاءت الحرب الظالمة على لبنان صيف ٢٠٠٦ والحرب المجرمة على غزة نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ لتكرس مسيرة التقهقر الصهيوني وتؤرخ لبداية الانهزام الصهيوني الحقيقي أمام الإرادة الصلبة والعزيمة المتينة للمقاومين الأشداء الذين يعتنقون مبادئ وطنهم. ويرضعون من لبنان مصلحته ولا يتقنسون فن التذئب ومجاملة العدو بل والتواطؤ معه على ضرب أبناء شعبهم ومحاصرتهم لقاء مصالح شخصية وفئوية رخيصة.

وأخيراً بدأ التراجع والارتكاس الصهيوني في أوضح صورته وأجلى معانيه من خلال جريمة أسطول الحرية التي كشفت للعالم أجمع عمق الأزمة السياسية والإستراتيجية والأخلاقية التي يعاني منها الكيان وأماطت عنه ثلث الغطرسة والاستكبار الذي تذر به طويلاً. وأبانت مدى عجزه وضعفه وهشاشته وإرتباكته في مواجهة متضامنين عزل لا يحملون إلا الرأي والموقف والإرادة والعزيمة لمواجهة طغيان وجبروت وقهر الاحتلال.

كل ذلك ينبئ بأن أوان رحيل دولة الظلم والقهر والعنصرية والاستكبار قد اقترب وأن موعد سقوطها وانهيارها قد بدت ملامحه وعناوينه، وأن فجر الحرية والأمل والنصر والخلاص قد أذن بالانبلاج والظهور. وما ذلك على الله بعزيز.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

وفد برلماني إندونيسي رفيع المستوى في ضيافة المجلس التشريعي

رئيس البرلمان الإندونيسي: حصار غزة اعتداء على كافة القوانين الدولية والإنسانية

هنية: الزيارة تأكيد على اللّحمة الحقيقية بين الشعبين الفلسطيني والإندونيسي

د. بحر: الزيارة تاريخية وتدشين مستشفى الريان دلالة على العمق الإسلامي والعربي للقضية الفلسطينية

لأهالي غزة، وهذه أولى المشاريع التي سوف تقوم الحكومة الإندونيسية بإنشائها في مدينة غزة ولن تكون الأخيرة بإذن الله".

هنية: دلالة على اللّحمة

كما التقى الوفد الزائر برئاسة الوزراء إسماعيل هنية في مقر مجلس الوزراء، حيث رحب هنية بالوفد، مبيناً أن الزيارة تأتي تأكيداً على اللّحمة الحقيقية بين الشعبين الفلسطيني والإندونيسي.

وطالب هنية في كلمته الدول العربية والإسلامية بتنظيم مزيد من الفعاليات والمؤتمرات السياسية والإنسانية حتى إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، داعياً الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية إلى استغلال جريمة "أسطول الحرية" لفرض الاعتداءات الإسرائيلية في كافة المحافل العالمية.

تدشين مستشفى الريان

وفي محطته الأخيرة خلال زيارته القصيرة للقطاع وضع بحر ورئيس البرلمان الإندونيسي حجر الأساس لإنشاء مستشفى الريان في مدينة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، بحضور وزير الصحة د. باسم نعيم، ووزير الداخلية فتحي حماد وعدد كبير من المسؤولين الحكوميين وقيادة حركة حماس.

كما تبادل الوفد الزائر والمجلس التشريعي دروع التكريم والهدايا التذكارية.



التشريعي على حسن الاستقبال وحفاوته، مؤكداً أن هذه الزيارة لقطاع غزة تأتي لتعبر عن تضامن الشعب الإندونيسي مع الشعب الفلسطيني المحاصر، قائلاً: "نحن كشعب إندونيسي نمثل كافة أطيافه ندين ونستنكر الحصار المفروض عليكم ونطالب دائماً وباستمرار في مختلف المؤتمرات والاجتماعات الدولية بضرورة رفع الحصار عن غزة الذي هو اعتداء على كافة القوانين الدولية والإنسانية".

وتابع قائلاً: "كتعبير عن الدعم الحقيقي من أجل رفع الحصار فقد قررت الحكومة الإندونيسية إنشاء مستشفى هنا في غزة ليقدم الخدمات

الدعم الحقيقي لها، معرباً عن أمله في حصول الشعب الفلسطيني على استقلاله.

وعقد نواب المجلس التشريعي جلسة مشتركة مع البرلمانين الإندونيسيين في مقر المجلس بغزة، حيث وصف بحر هذه الزيارة بالتاريخية كونها تعبر عن أضخم وفد برلماني يزور غزة بهدف كسر الحصار عنه، مثنياً قيام الوفد بالتبرع لإنشاء مستشفى في شمال محافظة غزة بما يدل على عمق القضية الفلسطينية الإسلامية والعربي.

مرزوقي: دعم وتضامن حقيقي

بدوره شكر رئيس البرلمان الإندونيسي المجلس

على ذات نسقه المعهود في استقبال الوفود البرلمانية، استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني الثلاثاء (٢٨-٦) وفداً برلمانياً إندونيسياً برئاسة مرزوقي علي رئيس البرلمان الإندونيسي ويضم ٣٥ نائباً يزورون قطاع غزة للتضامن مع سكانه المحاصرين للعام الرابع على التوالي، وتقديم مساعدات مالية وافتتاح مشاريع صحية كبرى.

وكان في استقبال الوفد داخل معبر رفح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وعدد من النواب والمسؤولين الحكوميين.

د. بحر: زيارة تاريخية

ورحب د. بحر خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس البرلمان الأندونيسي بالوفد الزائر، مشيداً بمواقف إندونيسيا الداعمة للقضية الفلسطينية، داعياً البرلمانين الإسلاميين والعرب المشاركين بمؤتمر دمشق إلى اتخاذ إجراءات عملية لرفع الحصار عن غزة وإعادة إعمارها.

وجدد بحر التأكيد على أن الشعب الفلسطيني صامد حتى النهاية في وجه الإجراء الإسرائيلي حتى تحقيق حلم العودة وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

ويعد الوفد الإندونيسي أرفع وفد برلماني يصل إلى قطاع غزة المحاصر منذ نحو ٤ أعوام. من جانبه، قال رئيس البرلمان الإندونيسي مرزوقي علي إن زيارتهم إلى غزة تأتي لتدعيم

د. بحر يدين اختطاف النائب أبو طير ويعدّه قرصنة مفضوحة على الشرعية الفلسطينية

ودعا بحر إلى مواجهة القرار الصهيوني الخاص بإبعاد النواب المقدسيين، مؤكداً أن الشكل الوطني الفلسطيني يتحمل اليوم مسئولية كبرى إزاء التصدي للمخطط الصهيوني الذي يستهدف القدس وأهلها، ويعمد إلى إفراغها من محتواها ووجودها العربي والإسلامي.

وناشد بحر الدول العربية والإسلامية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي التدخل العاجل لحماية القدس من السياسة الصهيونية العنصرية، مؤكداً على الوقوف الفلسطيني والعربي والإسلامي وحدة واحدة في وجه الصهاينة ومخططاتهم الإجرامية.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني اختطاف النائب محمد أبو طير على يد قوات الاحتلال الصهيوني، مؤكداً أن ذلك يعدّ قرصنة مفضوحة على الشرعية الفلسطينية وبداية لنكبة تهجير جديدة بحق مدينة القدس المحتلة.

وشدد بحر في بيان صحفي الأربعاء (٣٠-٦) على أن اختطاف أبو طير يشكل انتهاكاً فاضحاً لجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وإلغاء لكل الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الفلسطينية التي تسمح لمواطني القدس بممارسة حقوقهم الطبيعية والسياسية دون أية إشكاليات.

المجلس التشريعي يستقبل وفداً مصرياً اليوم

يستقبل المجلس التشريعي الفلسطيني اليوم وفداً مصرياً في زيارة تضامنية مع الشعب الفلسطيني في إطار الجهود المبذولة لكسر الحصار عن قطاع غزة. ويضم الوفد ٣٠ عضواً منهم ٩ برلمانيين وعدد من السياسيين في حزب الوفد المصري يترأسهم السيد بدوي رئيس الحزب.

وتستغرق زيارة الوفد البرلماني للقطاع يوماً واحداً يعقد خلاله جلسة مشتركة في المجلس التشريعي الفلسطيني ويجتمع برئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، ومن المقرر أن يقوم بجولة تفقدية للمناطق المدمرة، والآثار التي خلفها الحصار الصهيوني على القطاع والحرب الصهيونية الأخيرة.

خلال اعتصام نظمه المجلس التشريعي تضامنا مع النواب المقدسيين

إجماع على ضرورة التصدي للمخطط الصهيوني وفضحه في كل المحافل الإقليمية والدولية



عطون: متجذرون في أرضنا، والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية التواطؤ والصمت إزاء جرائم الاحتلال



الصوراني: لابد من حملة قانونية منظمة، وأمريكا والأمم المتحدة مسئولتان عن انتهاكات الاحتلال



م. الظاظا: الإبعاد جريمة كبرى بحق الإنسانية واعتداء صارخ على القوانين الدولية.



د.بحر: تهجير سكان القدس الأصليين يشكل تطهيراً عرقياً شاملاً وانتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف

النواب المقدسيين ووزير شؤون القدس ورفضاً للقرار الصهيوني بإبعادهم خارج مدينتهم المقدس، بحضور نواب المجلس التشريعي وممثل عن رئيس الوزراء د.زياد الظاظا وعدد كبير من الشخصيات الرسمية والأكاديمية والشعبية وقادة الفصائل الوطنية والإسلامية.

استنكر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بشدة حملة التطهير العرقي الشامل التي يشنها العدو الصهيوني المجرم على مدينة القدس وأبنائها، معتبراً ذلك وقحاً للمبادئ والأعراف والقوانين الدولية. جاء ذلك خلال كلمة ألقاها بحر في الاعتصام الذي نظمه المجلس التشريعي تضامناً مع

من جهته حمل راجي الصوراني رئيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الأمم المتحدة وأمريكا مسؤولية ما يقوم به الاحتلال من انتهاكات.

واستعرض الصوراني إجراءات الاحتلال الصهيوني التي تهدف لتطهير القدس والضفة الغربية والانتهاكات الصهيونية اليومية والمتكررة لجميع محافظات الضفة، موضحاً أن الاستيطان يتوسع أفقياً ورأسياً بشكل يومي، إضافة إلى ما يربو عن ٦٠٠ حاجز أقامته قوات الاحتلال الصهيوني ليقطع مدن ومخيمات الضفة الغربية.

ودعا الصوراني إلى مقاومة انتهاكات الاحتلال عبر حملة قانونية منظمة لردعه عن مخططاته وسياساته العنصرية.

عطون: متجذرون في أرضنا

وفي كلمته أكد النائب المقدسي أحمد عطون تمسك النواب بحقوقهم في البقاء في أرضهم وتجذروهم فيها ومقاومة القرار الصهيوني، محملاً المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة إزاء ما يقوم به الاحتلال من خلال التواطؤ والصمت أمام تلك الجرائم المتكررة للاحتلال الصهيوني.



الظاظا أن الاحتلال لم يتعلم الدروس والعبر من التاريخ حيث أنه طرد من دول أوروبا بسبب جرائمه في تلك الدول، معتبراً أن الإبعاد يشكل جريمة كبرى بحق الإنسانية واعتداء صارخ على القوانين الدولية.

الصوراني: حملة قانونية منظمة

بدورها جددت الحكومة الفلسطينية رفضها لقرار الاحتلال الصهيوني، داعية لمقاومة تلك القرار وضرورة استمرار الفعاليات الرسمية والشعبية والملاحقات القانونية لقرار الإبعاد الصهيوني وكشف مخططاته لإفراغ القدس من أهلها.

ولفت نائب رئيس الوزراء م. زياد

جبراً أو نفيهم من أرضهم أي كانت الأسباب والمبررات، وانتهاكاً جسيماً لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ التي تؤكد على وجوب عدم تغيير الوضع القائم في الأراضي المحتلة في مختلف المستويات، وانتهاكاً سافراً لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م.

م. الظاظا: جريمة بحق الإنسانية

القدس من سكانها الأصليين، وصولاً إلى تأييد محكمة العدو الصهيوني العنصرية الظالمة قرار قاداته الجبناء بسحب هويات نواب الشعب الفلسطيني المنتخبين عن دائرة القدس من كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، كما وأيدت قرار إبعادهم عن مدينة القدس، أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم، وصولاً إلى تشريد عائلاتهم، وحرمانهم وهم السكان الأصليون من دخولها ومن كافة حقوقهم في المدينة المقدسة.

ولفت بحر إلى أن تلك القرارات العنصرية البغيضة التي استهدفت قيادات الشعب الفلسطيني في مدينة القدس تؤكد على أن العدو الصهيوني المجرم ماضٍ في حملة التطهير العرقي الشاملة التي تستهدف تهويد مدينة القدس وإفراغها من سكانها الأصليين، وهي استمرار لسياسة ممنهجة، مشدداً على أن المخططات الصهيونية الإجرامية التي تستهدف تهويد مدينة القدس وتهجير سكانها الأصليين بشتى الطرق والوسائل تشكل انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م التي تحظر على دولة الاحتلال القيام بأية إجراءات تستهدف نقل سكان الأراضي المحتلة

د. بحر: تطهير عرقي شامل

وأشار بحر إلى أن العدو الصهيوني يصر على المضي قدماً في مشاريعه الاستيطانية الإحلالية في مدينة القدس بعد عزلها عن الضفة الغربية وتطويقها من كافة الاتجاهات، ولا زال طرح العطاءات لبناء وحدات استيطانية جديدة يجري على قدم وساق، بعد أن تم مصادرة آلاف الدونومات من الأراضي الفلسطينية لاستكمال بناء جدار الفصل العنصري وشق المزيد من الطرق للمستوطنين الجبناء.

ومضى يقول: "لا زال المسجد الأقصى المبارك عرضة للاقتحامات المتكررة لجنود الاحتلال الصهيوني وقطعان المستوطنين، الذين يمارسون أقذر وسائل التدنيس للمقدسات الإسلامية تحت سمع وبصر العالم بأسره ودون أن يحرك المجتمع الدولي والضمير العالمي المزيف ساكناً لوقف تلك الاعتداءات الهمجية والانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها كافة الأماكن المقدسة في فلسطين".

واستعرض بحر إجراءات الاحتلال القمعية بحق القدس بدايةً بسياسة التطهير العرقي وإفراغ مدينة

الغرب رفض حماس لأنه كان يريد "كرزاي" بفلسطين

د. الزهار يكشف عن سفن خليجية قادمة لكسر حصار غزة خلال شهرين

"كرزاي" في فلسطين، كما عبّر عن ازدرائه دعم الغرب الحصار الكامل الذي فرضه الكيان الصهيوني على قطاع غزة.

وبشأن المطالب التي تطليها "الرابعة" من "حماس" من أجل إنهاء الحصار -وهي الاعتراف بالكيان الصهيوني والتخلي عن "العنف" وقبول الاتفاقات السابقة التي عقدتها السلطة مع الاحتلال- أجاب الزهار قائلاً: "ما هي حدود إسرائيل الحقيقية؟ وماذا عن احتلال القدس؟ وماذا عن احتلال مرتفعات الجولان؟ أطالب إسرائيل بالتخلي عن العنف"، مطالباً أمريكا بالتخلي عن العنف في أفغانستان والعراق وباكستان.

بنيامين نتنياهو على قائمة من ٣٢٥ أسيراً فلسطينياً، وأنه من حيث المبدأ ستقوم الحركة بترشيح قائمة من ١٢٥ أسيراً، ويوافق عليها الكيان الصهيوني، ولكن الحكومة الصهيونية غيرت كل شيء. وعبّر الزهار عن مرارته من الموقف الغربي تجاه "حماس" بعد الانتخابات والسبب الذي أدى بالغرب إلى مقاطعة الحركة، مشيراً إلى أن السبب الرئيسي لذلك هو أن الغرب كان يريد



النائب د.محمود الزهار

ستؤدي إلى الإفراج عن الجندي الصهيوني الأسير لدى فصائل المقاومة غلعاد شاليط، قائلاً: "حتى هذه اللحظة لا نية لدى إسرائيل لتحقيق اتفاق"، مؤكداً أن الفصائل الأسيرة لشاليط ترفض قيام الصليب الأحمر أو أية مؤسسة بزيارة الجندي؛ لأنهم لا يثقون بأية جهة.

وأكد الزهار أنه أثناء المفاوضات الأخيرة التي تمت من خلال وسيط ألماني وافق رئيس الوزراء الصهيوني

أكد النائب د.محمود الزهار أن أساطيل السفن المتجهة إلى غزة لكسر الحصار المفروض على مليون ونصف المليون فلسطيني في القطاع؛ ستواصل، كاشفاً عن نية العديد من دول الخليج تسيير سفن إلى ميناء غزة خلال الشهرين القادمين.

وأكد الزهار أن بعض الشخصيات في منطقة الخليج أخبرته أن سفناً قد يصل عددها إلى ثمان سفن من الخليج ستوجه إلى غزة وتحمل مساعدات لكسر الحصار المفروض على القطاع.

وحول صفقة تبادل الأسرى اتهم الزهار الكيان الصهيوني بالتراجع عن صفقة للتبادل التي كانت

همة كاملة وعزم أكيد لا يعرف الضعف أو الفتور

"التغيير والإصلاح" تواصل جهودها المباركة على امتداد الضفة والقطاع



النائب د.حاتم ققيشة يستقبل مجموعة من النواب العرب في الكنيست

لنماذج متميزة من حفظة كتاب الله عز وجل، حيث وزعت الجوائز العينية على الطلاب المتميزين خلال حفل تكريمي أقيم لهم. وأشاد د. الجمل في كلمته بمخيمات تاج الوقار، مثنياً على القائمين عليها، داعياً إياهم في الوقت ذاته إلى بذل مزيد من الجهد من أجل الارتقاء بحفظة كتاب الله عز وجل، موضحاً أن مستويات التحفيظ في المخيمات تنقسم إلى ثلاثة مراحل إضافة إلى مخيمات خاصة بتثبيت القرآن الكريم لدى الحفظة.

... وينظمون لقاء جماهيرياً بمسجد الشافعي

نظم مكتب كتلة التغيير والإصلاح بمنطقة جنوب غزة بالتعاون مع العلاقات العامة بحركة حماس لقاء جماهيرياً مساء الأحد (٦-٢٠) بمسجد الإمام الشافعي في حي الزيتون بمدينة غزة. وشارك في اللقاء النائب جمال نصار وم. جمال سكيك ورئيس بلدية غزة م. فريق مكى والعديد من قادة حركة حماس وقيادة الشرطة الفلسطينية. وحضر اللقاء العديد من وجهاء الحي ولجان الإصلاح وعدد كبير من سكان المنطقة. من جهته استعرض النائب نصار أبرز الانجازات التي حققتها كتلة التغيير والإصلاح، مشيراً في حديثه إلى أبرز العراقل التي باتت تقف في وجه المصالحة الفلسطينية الداخلية، مؤكداً أنهم رغم ذلك مصممون على إتمام المصالحة بما يخدم أبناء شعبنا.

بدوره قال النائب سكيك: "نحن مع المواطن ولن نكون إلا معه بما يوافق القانون والحالات الإنسانية، ولم ولن نغلق أبوابنا في وجه أحد ومكتبنا مفتوح للجميع ونحن على استعداد لحل جميع المشاكل التي تصل لمكتبنا".

وأجاب النواب والضيوف على أسئلة المواطنين ووعدهوا بحل تلك القضايا ورفعها للجهات المختصة.

نواب الوسطى يشاركون في حفل "لمسة وفاء"

شارك نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية عن محافظة الوسطى في حفل جماهيري نظمه مركز العلم والثقافة في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة تحت عنوان "لمسة وفاء" تكريماً لمجلس إدارته السابق.

وحضر الحفل كلا من النائب د.سالم سلامة، والنائب د. عبد الرحمن الجمل، ود. محمد عوض الأمين العام لمجلس الوزراء. ود. يوسف رزقة مستشار رئيس الوزراء، ود. أسامة العيسوي وزير الثقافة، وأحمد الكرد وزير الشؤون الاجتماعية والعديد من الشخصيات المؤسسية وجمع كبير من المواطنين.

وفي ختام اللقاء أجمع الحضور في كلماتهم العديدة على دور مركز العلم والثقافة ودوره الريادي في رفع منارة العلم في المحافظة الوسطى، حيث تم فتح باب المشاركة للحضور، ومن ثم تكريم المجلس الإداري السابق.

الطلاب المشاركون الذي جاءوا لحلقات تحفيظ القرآن الكريم. وفي نهاية الزيارة قدم الوفد العديد من الحوافز المادية والعينية للطلاب المشاركين والتميزين كتشجيع لهم خلال مسيرة حفظهم للقرآن الكريم.

نواب جنوب القطاع يتفقدون مخيمات تاج الوقار "٢" بخان يونس

تفقد صباح وفد من كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في جنوب القطاع مع رئيس دار القرآن الكريم والسنة النائب د. عبد الرحمن الجمل بعض من مخيمات تحفيظ القرآن "تاج الوقار ٢" في محافظة خان يونس للاطلاع على أوضاعها وتفقد الطلاب المشاركون فيها.

وضم الوفد النواب د. يونس الأسطل ود. خميس النجار ويحيى موسى. وزار الوفد ستة مخيمات بالمحافظة شملت مخيمات للطلاب والطالبات في جميع مناطق المحافظة.

واستبشر النائب د.الأسطل خلال كلمته بهذا الجيل، موضحاً أنه سيكون على يديه تحرير فلسطين والمقدسات. موجهاً شكره للأخوة القائمين على المخيمات والمحفظين وكذلك أهالي الأشبال الذين دفعوا أبناءهم إلى هذه المراكز لتأهيلهم ليكونوا قادة هذه الأمة.

من جهته أوضح النائب د. الجمل أن هذه المخيمات تهدف إلى إعداد أهل غزة لحملوا راية النصر والتمكين لهذا الدين ليكونوا من بين الجنود الذين يحررون الأقصى. وذكر الجمل أن هذا العام يشهد ازدياداً في عدد الطلاب والطالبات الملتحقين في جميع مخيمات دار القرآن الكريم والسنة (وهي مخيمات تاج الوقار لحفظ القرآن ومخيمات سيق نحو الجنان لتثبيت القرآن ومخيمات حفظ السنة)، موضحاً أن عددهم بلغ ٢٥ ألف طالب وطالبة على مستوى القطاع. مؤكداً أنه يتم التركيز في هذا العام على الكيف وليس الكم.

من جهته أكد النائب موسى أن هذه المخيمات تضع الأمة على طريق الحضارة والتقدم والنصر. وأنها تنقل الأمة من الجهل إلى العلم. ومن العجز إلى العمل والانجاز، مضيفاً: "نحن نفخر بكم بهذه المخيمات ونشعر بالاطمئنان على مستقبل هذه الأمة". واستمع الوفد خلال الجولة إلى نماذج من حفظ الطلبة وتم تقديم هدية لهؤلاء الطلاب.

نواب جنوب غزة يتفقدون مخيمات تاج الوقار الثانية في المنطقة

زار وفد من كتلة التغيير والإصلاح في منطقة جنوب غزة مخيمات تاج الوقار الثانية، وضم الوفد عضوي المجلس التشريعي جمال نصار وجمال سكيك يرافقهم وزير الصحة باسم نعيم ووفد من الشرطة الفلسطينية، حيث كان في استقبالهم النائب د. عبد الرحمن الجمل رئيس دار القرآن الكريم والسنة.

وقام الوفد بزيارة تفقدية لمخيم السلام ومخيم عبد الله عزام ومخيم الشافعي ومخيم الأمين محمد، حيث اطلع على أوضاع المشاركين وسير عملية التحفيظ. وتضمنت فقرات الزيارة الاستماع

التشريعي ونواب من كتلة التغيير والإصلاح مخيمات تاج الوقار "٢" التابعة لدار القرآن الكريم والسنة في منطقة غرب غزة، حيث زاروا مسجد فلسطين ومسجد خالد ابن الوليد، وكان في استقبالهم أعضاء مجلس إدارة الدار يتقدمهم رئيس مجلس الإدارة النائب د.عبد الرحمن الجمل، والنائب د.أحمد أبو حلبية، وقيادة حركة حماس في منطقة غرب غزة.

واستمع بحر والوفد المرافق إلى كوكبة من حفظة كتاب الله عز وجل، مبدياً إعجابه بتلاوة الطلاب والطالبات، مقدماً شكره للمحفظين والمحفظات والمشرفين على ما يبذلونه من أجل تحفيظ كتاب الله عز وجل.

وأبدى إعجابه بمشاهدة صغار السن وكبار السن وهم يتنافسون على حفظ القرآن العظيم، مؤكداً أن هذه هي طريق تحرير فلسطين وبيت المقدس والوصول إلى مدنتنا في اللد والرملة وحيفا ويافا. وشدد د. بحر على أن إرادة شعبنا وعزيمته أقوى من كل المؤامرات التي يخطط لها العدو وأتباعه، وقال: "كل هذه المؤامرات ستتهزم وهزمت أمام إرادة أبناء شعبنا وهذا الجيل القرآني الفريد".

كما أشاد د. بحر بعزيمة نساء فلسطين خلال كلمة وجهها للمحفظات في مسجد خالد ابن الوليد، ملفتاً أن النساء يقدمن ويضحين كالك رجال ويجهزن أبناءهن للجهاد في سبيل الله، مبيناً أن مخيمات تاج الوقار تشكل خطوة متقدمة في فلسطين وفي قطاع غزة على وجه الخصوص لا مثيل لها في العالم، وقال: "هذه البقعة الصغيرة من الأرض تحرك العالم كله"، مشيراً إلى أن المرأة الفلسطينية تشكل نموذجاً فريداً في كل المواقع.

نواب شمال القطاع يتفقدون مخيمات تاج الوقار "٢" في المحافظة

زار وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في محافظة شمال قطاع غزة برفقة رئيس دار القرآن الكريم والسنة في القطاع النائب د. عبد الرحمن الجمل السبب (٦/٢٦) مخيمات تاج الوقار "٢" لتحفيظ القرآن الكريم في المنطقة الشمالية. حيث تفقد الوفد حلقات التحفيظ واطلع على سير عملية التحفيظ بين الطلاب واستمع لبعض التلاوات العذبة للطلاب.

وضم الوفد كلاً من النواب د. يوسف الشرافي ومشير المصري ود. محمد شهاب. من جهته قال د. الجمل: "جئنا اليوم إليكم لنشد على أياديكم ونساندكم ونقف معكم من أجل الاستمرار والتواصل حتى تنموا حفظ كتاب الله عز وجل". مشيداً بجهود إدارة دار القرآن الكريم والسنة في محافظة الشمال، شاكرًا المحفّظين والإدارة على ما بذلوه من أجل إنجاح مشروع تاج الوقار.

بدوره، أكد النائب د. الشرافي أن هذه المخيمات تخرج جيل القرآن والنصر القادم للأمة العربية والإسلامية بإذن الله تعالى. معبراً عن اعتزازه بكافة

من جديد.. نلتقي في أفياء كتلة التغيير والإصلاح الفحاء وارفة الظلال، وننتسم عبير جهودها المباركة وفعاليتها النشطة التي لا تتوقف بفضل الله تعالى.. ففي غزة كما الضفة جهد دعوب لا يعرف الضعف أو الفتور.. وعمل متواصل تحفه الهمة الكاملة والعزم الأكيد.

"البرلمان" جالت في بستان كتلة التغيير والإصلاح، وقطفت من ثمارها ما يمكن إيجازه عبر سطور هذا التقرير.

النواب المقدسيين يزورون حي البستان في سلوان

تحرير وطنه وإقامة دولته الفلسطينية. استقبل النائب د. حاتم ققيشة وفداً من فلسطينيين الداخل جاءوا في زيارة تضامنية لمدينة الخليل حيث ضم الزائر أعضاء الكنيست من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة محمد بركة وعفو اغبارية وحنا سويد ودوف حنين. بدوره قام النائب ققيشة بتقديم شرح مفصل عن معاناة أهالي الخليل جراء إجراءات الاحتلال القمعية وإغلاق الشوارع والمساجد، كما قدم شكره للوفد على هذه الزيارة التضامنية الهامة وأكد على صمود جميع المواطنين في وجه الاحتلال وقطعان المستوطنين، موضحاً أن الجهود مستمرة لإنهاء حالة الانقسام التي يعاني منها جميع أبناء الشعب الفلسطيني.

النائب البوريني يشارك في افتتاح مشروع حديقة أطفال بمدرسة العقربانية

شارك النائب عن محافظة نابلس حسني البوريني الأربعاء (٦-١٦) في افتتاح مشروع حديقة الأطفال في مدرسة العقربانية قرب النصارية. وحضر الحفل كل من دائرة زراعة نابلس، ومركز إبداع المعلم، ومكتب التعليم في نابلس، ومدير منطقة نابلس في وكالة الغوث. الجدير ذكره أن هذه الحديقة أقامها طلبة المرحلة الإعدادية في المدرسة ضمن مشروع المواطنة في أرض قاموا باستصلاحها. والنقى النائب البوريني خلال زيارته بمدير المدرسة حماد ملاحة. والمدرس المشرف على متابعة المشروع بهجت اشتية.

وأعرب النائب البوريني عن سروره لمثل هذه المشاريع الإبداعية للطلبة، مطالباً بدعمها مادياً ومعنوياً. وقال: "مثل هذه المشاريع تعطي مساحة كبيرة للطلبة للإبداع وإبراز المواهب. فيما تشعرهم بالمسؤولية تجاه مدرستهم ومجتمعهم".

د. بحر يتفقد مخيمات تاج الوقار "٢" التي تقيمها دار القرآن الكريم والسنة في منطقة غرب غزة

تفقد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس



نواب الوسطى يشاركون في حفل لمسة وفاء

النواب المقدسيين يزورون حي البستان في سلوان

قام النواب المقدسيين والوزير السابق بزيارة تضامنية إلى حي البستان في منطقة سلوان في القدس وذلك للتضامن مع أهالي الحي المهددين بالطرد من منازلهم بطريقة تعسفية وظالمة. وزار النائب أحمد عطون والنائب محمد طوطح ووزير شؤون القدس السابق خالد أبو عرفة خيمة الاعتصام التي أقامها أهالي حي البستان للإعراب عن رفضهم وعدم امتثالهم للإجراءات التعسفية التي اتخذت بحقهم، كما تفقدوا حي البستان معربين عن تضامنهم مع أهالي الحي رغم كل الممارسات التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحقهم وكان آخرها قرار سحب حق المواطنة والإقامة منهم.

وأكدوا خلال زيارتهم على وقوفهم مع أهالي الحي ضد ممارسات الاحتلال التهويدية في مدينة القدس قائلين: "جئناكم لكي نعبر عن التضامن والتعاطف الكامل مع قضيتكم العادلة، فأنتم الأصليون في هذه المنطقة ولستم بضاعة مستوردة من أي مكان في العالم، فهذه مدينتكم وهذا حيكم وهذه منازل لكم التي يحق لكم أن تعيشوا فيها آمين".

وفي ختام الزيارة شكر أهالي الحي النواب والوزير على زيارتهم وأكدوا على صمودهم في هذه المنطقة رغم كل إجراءات الاحتلال التعسفية والتهويدية لمدينة القدس وقرائها وأحيائها.

النواب الإسلاميون يلتقون وفداً من حزب الشعب ويبلغوه رفضهم لأسلوبه في الاحتجاج السياسي

التقى النواب الإسلاميون في نابلس وفداً من حزب الشعب الأربعاء (٦/١٦) في مكتب النواب الإسلاميين في محافظة نابلس. وتباحث الطرفان في ملابسات تظاهرة حزب الشعب أمام مكتب النواب الإسلاميين الثلاثاء (٦/١٥) للمطالبة بوقف ملاحقة وليد العوض أحد قادة الحزب في قطاع غزة.

واستمع النواب: ياسر منصور. ومنى منصور. وداود أبو سير إلى توضيح من وفد حزب الشعب عما قاموا به من تظاهرة في مكتب النواب الإسلاميين في نابلس. مبليغين وفد الحزب برفضهم للطريقة التي انتهجوها في احتجاجهم واستيائهم واستهجانهم للتصريحات التهديدية التي أطلقتها أفراد من حزب الشعب والتي أعربوا فيها عن نيّتهم التعرض لرموز الحركة الإسلامية في الضفة بالسوء، مؤكدين أن الحوار والتفاهم هو السبيل الأنجع في حل أي إشكال على الساحة الفلسطينية.

الأمر الذي اعتذر عنه وفد حزب الشعب. كما ناقش الطرفان موضوعات عدة على رأسها المصالحة الفلسطينية والأرضية المناسبة لتحقيقها. وسبل مواجهة الاعتقالات السياسية وضرورة وقفها.

وأكد النواب أنهم على استعداد تام لسماع أي شكوى أو ملاحظة أو توصية من قبل أبناء شعبهم سواء من فصائله وقواه أو مؤسسات مجتمعنا المدني. لكن بطريقة تناسب وأخلاق شعبنا الفلسطيني وتتماشى مع تضحياته الجسام التي قدمها في سبيل

مذكرات نائب

لا شك أن الحياة البرلمانية الفلسطينية كانت حافلة بكل المقاييس، وشهدت الكثير من الأحداث والتقلبات.. في هذه الزاوية نطرق شيئاً من المذكرات الشخصية لكل نائب، وانطباعاته الشخصية خلال رحلته البرلمانية على مدار السنوات الأربع الماضية.

النائب محمد إسماعيل الطل:

أدركت عقب الفوز أن الأوضاع السائدة تتطلب جهداً عالياً ومتابعة حثيثة وأنا ولجنا مرحلة جديدة من مراحل الجهاد والمرابطة والتغيير

تجربتي غنية وأثرتني بالكثير من الايجابيات اجتماعيا وسياسيا ودعويا وإعلاميا

انتخابي شكل دافعا لتنمية جوانب النقص لديّ وخاصة في المجال القانوني وخلفيتي الإسلامية منحتني مساحة كبيرة للتعامل مع واقع العمل البرلماني

بالتأكيد انعكس ايجابيا على قدرتنا في التأثير على محيطنا ومجتمعنا.

ما شهادتك الشخصية على الواقع والأداء البرلماني الجمعي على مدار تجربتك البرلمانية؟

أعيد ما قلته سابقا أن فترة العمل البرلماني الرسمي التي مارسناها كانت قصيرة بفعل الاحتلال والاختطاف، وحتى هذه الفترة كانت مفعمة بالمكانة، ومحاولة حرف بوصلة العمل البرلماني، لكن بالرغم من ذلك، فقد كان هناك عمل مسؤول مدروس، وكان لدينا احترام للقانون الأساس، في التعامل مع كل القضايا، تقارير اللجان، دراسة القوانين، مراسيم الرئيس، وكنا ندعو الآخرين إلى ضرورة الالتزام بأصول العمل البرلماني وقواعده وطريقته الواضحة.

في نهاية العام الرابع من رحلة العمل البرلماني.. هل يشهر محمد الطل أنه أكثر قربا أم بعدا عن الجمهور الفلسطيني؟

أعتقد أنه رغم الحصار السياسي والاقتصادي، ورغم عدم إعطائنا الفرصة لخدمة شعبنا الفلسطيني، فاني أعتقد جازما أن مكانتنا قد توثقت وتعززت بفعل تلاحمنا الدائم والكبير مع هموم شعبنا، ومشاكله، وبفعل تجاوبنا السريع مع كل الدعوات التي توجه إلينا في كل المجالات، وبفعل مساهمتنا إلى مشاركة الناس في همومهم، ومحاولة تقديم كل عون مستطاع إليهم، وهي ميزات موجودة وواضحة قبل الانتخابات، وسعينا دائما إلى تثبيتها والالتزام بها خلال العمل التشريعي، مما كان له كبير الأثر في تمييز شخصياتنا، فلم تجربنا المناصب ولم تبعدنا عن جمهورنا وشعبنا، وظلت علاقتنا بهم علاقة ثابتة بل متطورة، ومتقدمة ولم تؤثر فيها المستجدات الكبيرة التي فرضها علينا الواقع الجديد بعد الانتخابات.

واقصائهم قرابة الأربع سنوات خلف القضبان، ومنعهم من القيام بالتعديلات اللازمة والتشريعات المطلوبة، وهو أمر وللأسف مازال قائما حتى بعد خروج النواب من السجن

حفلت الحياة البرلمانية طيلة السنوات الأربع الماضية بالناكفات السياسية.. ما هي شهادتك حول هذا الموضوع.. وهل بالإمكان الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقة الشخصية بين النواب بعيدا عن الخلافات الفصائلية؟

المنافسات السياسية من الأمور المؤسفة، وهي ظاهرة كانت غالبية على عمل المجلس، وكانت تهدف كما ذكرت إلى تسويق عمله وتقويضه، والحقيقة أن هذه ظاهرة غير صحيحة على الإطلاق، والخلافات الفصائلية مهما تكن ينبغي ألا تؤدي إلى المناكفة، فعمل المجلس يقوم على التصويت في اتخاذ القرارات، سواء في جلساته أو في جلسات اللجان، وبهذه الطريقة الديمقراطية يتم اتخاذ القرارات، والبعض لم يعجبه أن تكون الأغلبية للتغيير والإصلاح، ولكن هذه كانت نتيجة الانتخابات، وإلا فلماذا التنافس في صناديق الاقتراع؟ ولماذا يكون هناك أغلبية وأقلية؟ فتوجهات وقرارات المجلس بالتاكيد ستكون معبرة عن رأي الأغلبية الموجودة داخله، وهذا هو أساس العمل الديمقراطي الذي رفضه أكثر الذين كانوا يتشدقون بالحديث عنه.

هل أضافت التجربة البرلمانية شيئاً إلى شخص محمد الطل ومكانته الدعوية والتربوية والسياسية؟

بالتأكيد هي تجربة غنية أثرتنا بالكثير من الايجابيات في مجالات شتى، اجتماعيا وسياسيا ودعويا وإعلاميا، أصبحت لدينا بفضل التجربة وضوح في كثير من القضايا، خاصة في مجال السياسة، والقدرة العالية في التعامل مع الإعلام، ومناظرة الآخرين بطريقة مهنية موضوعية مسؤولة، وهذا



النائب / محمد الطل

لقد أعطانا الإسلام العظيم ميزات مهمة وفريدة تمتاز بها الشخصية الإسلامية، فهي من ناحية ثابتة في القضايا الاستراتيجية، لكنها مرنة في القضايا التي تحتاج إلى اجتهاد، والتي يكون الخلاف فيها طبيعيا. هذه الميزات أعطتنا مساحة كبيرة للتعامل مع واقع العمل البرلماني، دون أن يكون في ذلك مساس بثقافتنا وتربيتنا وشخصيتنا أو تنازل عن ثوابتنا ومبادئنا.

استنادا إلى تجربتك البرلمانية.. هل تعتقد أن المجلس التشريعي قادر على لعب دوره المخطط به حسب القانون الأساسي الفلسطيني، ووفقا لما هو مأمول وطنيا في ظل عوائق وتدخلات الاحتلال؟

المجلس التشريعي يفترض أن يكون سيد نفسه، وهو قادر على القيام بواجبه ودوره بكل تأكيد، شريطة أن يكون هناك التزام باحترام المجلس واحترام قراراته التي تأتي بالتصويت، وللأسف الشديد التجربة التشريعية رفضت نتائجها وعملت أطراف كثيرة داخل المجلس وخارجه على تسويق عمله وتعطيله وإشغاله في قضايا لا قيمة لها، ثم عمل الاحتلال على قتله من خلال اختطاف نواب التغيير والإصلاح،

العمل في أكثر من مجال، أعمال خيرية تطوعية/ لجنة الزكاة، أندية رياضية... الخ، وبالتالي لم تكن لدي مشاكل في التعامل مع ضغط العمل وتوزيع الأوقات وتنوع المهمات.

هل أسهم اختطاف النواب في التأثير على روحك المعنوية وخططك البرلمانية والوطنية آنذاك؟

اعتقدت منذ البداية أن عملية اختطاف النواب لها ما بعدها، وبالتالي نحن ننظر إليها على أنها محطة مهمة من محطات الصراع مع هذا العدو، ومن محطات بناء الذات، ومن خلال هذا الفهم فإن كل التأثيرات التي نتجت عن هذا الاختطاف كانت ايجابية على صعيد المعنويات والعمل الوطني، والسلبية الوحيدة كانت تخييبنا عن عملنا البرلماني، ومحاولة القضاء على المرحلة السياسية، ومنعنا من إحداث أي تغيير وفق برامجنا الواضحة الطموحة التي قدمناها لشعبنا وناخبينا.

كيف انعكست شخصية وثقافة محمد الطل التربوية والدعوية والسياسية ما قبل إجراء الانتخابات التشريعية على واقع العمل البرلماني عقب الفوز في الانتخابات؟

الحقيقة كانت فترة العمل البرلماني قصيرة جدا، فقد عقدت الجلسة الأولى بتاريخ ٢٠٠٦\٣\٦ واعتقلنا بتاريخ ٢٠٠٦\٦\٢٩ ومع ذلك فقد عملت خلال هذه الفترة من خلال لجنتي القضايا الاجتماعية/اللجنة الصحية ولجنة مقاومة الاستيطان والجدار، وقد اخترت العمل في اللجنة الصحية لتماسها مع تخصصي حيث عملت لسنوات طويلة مديرا لقسم الأشعة في المستشفى الأهلي، في مدينة الخليل، وكنت أشعر أنني على وعي وإدراك بقضايا المرضى ومشاكلهم، فראيت أن من واجبي الإسهام في حل مشاكلهم والتخفيف عنهم ما أمكن.

ما هي أبرز المواقف التي لا تنسى في رحلتك البرلمانية؟

إن أبرز المواقف التي لا تنسى في رحلتي البرلمانية و التي قلت إنها قصيرة بسبب قضاؤنا لمعظم السنوات الأربع الماضية في السجون، كانت نتائج الانتخابات التي حصلنا عليها عام ٢٠٠٦ م، كما كانت لحظة إعطاء الثقة لحكومة دولة الرئيس إسماعيل هنية ورده فعل النواب لحظتها من اللحظات المؤثرة التي لا تنسى.

كيف تقيم أداءك على الصعيد الشخصي منذ اللحظة الأولى وحتى اليوم؟

على الصعيد الشخصي أعتقد أنني اكتسبت خبرة لا بأس بها، حيث كانت العضوية في المجلس التشريعي دافعا لي لتنمية بعض جوانب النقص التي كنت أشعر بها خاصة في المجال القانوني وفي العمل الملتزم بالقانون الأساس وتقاليده العمل التشريعي المعروفة، وهذا انعكس على الأداء العملي في المجلس وجعله أكثر وضوحا وفاعلية.

هل استطعت كنائب أن توفق بين مهامك وواجباتك البرلمانية وبين المهام والأعباء الأخرى؟

نعم استطعت التوفيق بين المهام البرلمانية والأعمال الأخرى، فلقد كنت ومنذ سنين طويلة معتادا على

ما الذي وقر في قلبك منذ اللحظة الأولى لترشحك للانتخابات التشريعية؟

كنت معتقلا مع قرب تقديم طلبات الترشح لانتخابات المجلس التشريعي، وكنت على وشك أن أتلقى حكما لمدة سنتين، وفجأة أفرج عني بكفالة، وبعد يومين من الإفراج قمت بتقديم طلب الترشح، وكانت تفتاني مشاعر كبيرة من أن مرحلة جديدة من مراحل الجهاد والمرابطة والتغيير بدأت تطرق أبواب الشعب الفلسطيني.

هل كنت تملك معطيات دقيقة عن عمل المجلس التشريعي السابق لدى ترشحك للانتخابات؟

تجربة العمل البرلماني جديدة بالنسبة لنا، لكننا تعودنا كإبناء حركة أن نحسن ونتقن أي عمل نقوم به (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)، ومع ذلك فبالرغم من عدم وجود معطيات ومعلومات دقيقة عن عمل المجلس، لكن الثقة كانت كبيرة بأن الاندماج في التجربة وسير غورها سيكون فقط بحاجة إلى جهد وصبر وثبات.

هل فوجئت بواقع وطبيعة عمل ومهام المجلس التشريعي الفلسطيني التي تبدو عمليا أصعب مما هي عليه نظريا بكثير؟

لم تكن مفاجئة بالمعنى المعروف، لكن كان هناك إدراكا سريعا بأن للمجلس التشريعي بصفته أعلى مؤسسة تشريعية دور كبير في تنظيم مسيرة الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية للشعب الفلسطيني، وبالتالي بدا منذ البداية أن هناك عملا كبيرا يتطلب جهدا عاليا ومتابعة حثيثة خاصة في ظل الأوضاع التي كانت سائدة والتي أبسط ما يقال عنها أنها كانت بعيدة كل البعد عن الانضباط والشفافية والمحاسبة.

ما هي الأعمال والمهام البرلمانية التي باشرت بها طيلة رحلتك داخل المجلس التشريعي؟

"الردود العربية على جريمة الإبعاد لا تكاد تذكر"

النواب المقدسين ينفون حدوث انفراجة في قرار إبعادهم ويؤكدون أنهم لن يغادروا القدس وأنهم عصيون على الاقتلاع



نفى نائب وزير فلسطيني سابق وجود أية معلومات رسمية تشير إلى قرب إلغاء قرار الإبعاد الذي صدر بحق الوزير والنواب المقدسين، وأكد أن ما يتم تسريبه من معلومات صحفية يهدف لامتصاص وقع قرار الإبعاد وتخفيف حدة الاحتقان الشعبي ضد الإجراء الإسرائيلي العنصري.

عطون: لا معلومات رسمية

فقد أكد أحمد عطون النائب الإسلامي عن مدينة القدس، أنه لا يوجد أي معلومات رسمية عما تردد في بعض وسائل الإعلام العبرية، عن وضع سلطات الاحتلال لشروط تقضي الموافقة عليها بإلغاء إبعاد وزير القدس ونوابها الثلاثة عن المدينة المقدسة. وقال عطون في تصريح صحفي: "حتى الآن لم تبلغنا أو تطلب منا أي جهة كانت، أي طلب بخصوص أي شروط لإلغاء إبعادنا عن مدينتنا المقدسة"، مشيراً إلى أنهم سمعوا عبر وسائل الإعلام بعض التصريحات بهذا الصدد، وبالتالي لا يمكن أن يعلقوا على كلام إعلامي.

وشدد على أنه لا يوجد لديهم كنواب منتخبين أي تغير، وقال: "من طرفنا لا يوجد أي متغير، نحن انتخبنا كممثلين عن الشعب الفلسطيني، وبعد انتخابنا بتنا نمثل الكل الفلسطيني لا سيما في هذه المدينة المباركة".

وعبر عن اعتقاده بأن الضغوط الشعبية والدولية والرسمية، التي وقفت إلى جانب صمود النواب وإصرارهم على البقاء في مدينتهم، قد تكون أثمرت عن تراجع الاحتلال عن موقفه، ولكن حتى الآن لا يوجد تأكيد لهذا التراجع أو تفصيل له، وبالتالي يبقى التعليق بشكل محدد مرتبطاً بطبيعة الصورة النهائية للأمر.

وقال: "نحن تم انتخابنا بمدينة القدس المحتلة بموجب الانتخابات النزيهة وفي ضوء الاتفاقات الدولية، وبعد انتخابنا بتنا نمثل عموم شعبنا الفلسطيني وندافع عن قضاياها الملحة"، مشدداً على رفض إدانة أي طرف فلسطيني، والتمسك بحق شعبنا وقواه بالمقاومة بكل وسائلها كحق مشروع كفلته كافة القوانين والمواثيق الدولية التي أقرت

حق مقاومة الاحتلال.

وأضاف: "نحن نمثل أهلنا في القدس المحتلة وبتركيبته وكافة أطيافه، وسنبقى أوفياء لشعبنا ولهذا التمثيل".

وكان مسئول أمني صهيوني زعم موافقة الاحتلال على إعادة النظر في قرارها ترحيل ثلاثة نواب ووزير سابق من حركة "حماس" من القدس المحتلة، (محمد أبو طير وأحمد عطون ومحمد طوطح وخالد أبو عرفة)، إذا أعلنوا أنهم لا يمثلون الحركة وقطعوا علاقتهم بها.

وقال المسؤول الصهيوني لصحيفة "جيرزاليم بوست" إن قرار إعادة النظر في الترحيل يهدف بشكل خاص إلى تعزيز وضع رئيس السلطة منتهي الولاية محمود عباس وتقويض حماس، وزعم أن قرار ترحيل الأربعة قد يُلقى مجرد توقيعهم على بيان خطي بالتبرؤ من "حماس".

وقال "نريد بياناً واضحاً لا يترك أي مجال للخداع، نريد أن نبعث رسالة إلى الفلسطينيين بأن تشجيعهم لحركة "حماس" والإرهاب يدر عليهم المكاسب"، على حد مزاعمه.

وقالت الصحيفة العبرية إن عباس التقى النواب الأربعة في مكتبه بمرام الله مرتين وطلب منهم قبول الشرط الصهيوني والإعلان بأنهم لا يمثلون "حماس".

أبو عرفة: لا انفراجة في الأزمة

من جهته نفى وزير شؤون القدس في الحكومة العاشرة م. خالد أبو عرفة ما أعلن من أن انفراجه قريبة ستحقق في ملف قرار إبعاد النواب المقدسين عن مدينتهم، معتبراً أن الحديث عن انتهاء هذا الملف مجرد شائعات يريد الاحتلال من خلالها امتصاص غضب الشارع الفلسطيني.

استمرار للقرصنة الصهيونية ضد النواب

الحملة الدولية تستنكر تهديد اختطاف النابيين سلهب ورمضان للمرة الرابعة على التوالي

وشروطه على النواب الذين أثبتوا عمق تمسكهم بحقوق شعبهم. وحملت الحملة الاحتلال مسؤولية الجرائم المتتالية بحق النواب المقدسين وتدابيرها الخطيرة المترتبة عليها، مشيرة في الوقت ذاته أن هذا القرار لن يفرض على الشعب الفلسطيني التراجع أو الاستسلام، بل سيزيد من تمسكه بالخيار الديمقراطي الفلسطيني. وطالبت الحملة الدولية كافة المؤسسات البرلمانية وقوى الضغط في العالم بتحمل مسؤولياتها لإنهاء هذه المهزلة التي ترتكب بحق الشرعية الفلسطينية، وصولاً إلى الإفراج الفوري عن كافة النواب المختطفين، وكذلك العمل على وقف القرار الجائر بحق النواب المقدسين.

استنكرت الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين القرار الذي أصدرته محكمة عوفر الصهيونية بتمديد الاعتقال الإداري بحق النائبين في المجلس التشريعي د.عزام سلهب ونزار رمضان لمدة أربعة أشهر أخرى. واعتبرت الحملة أن سياسة تمديد الاعتقال الإداري التي تنتهجها "إسرائيل" ضد النواب هي استمرار للقرصنة الصهيونية بحق نواب الشرعية، وتؤكد في طياتها على عقلية الاحتلال الهمجية التي تسعى لإلغاء الديمقراطية الفلسطينية وتفصيلها بمقاسها الخاص، كما أنها تشكل محاولة فاشلة لابتزاز النواب بالتضييق عليهم بهدف فرض شروط الاستسلام، مؤكدة أن الاحتلال فشل في فرض إرادته

قرروا عدم الرضوخ للقرار الصهيوني بمغادرة مدينة القدس بعد أن أهملتهم سلطات الاحتلال مدة شهر لكل منهم لمغادرة المدينة؛ حيث أكد النواب محمد أبو طير ومحمد طوطح وأحمد عطون والوزير خالد أبو عرفة عدم الانصياع للقرار، مؤكداً أنهم سيواجهون هذا القرار بكل ما يملكون من أساليب المواجهة.

وأكد النواب أن القرار الذي اتخذ بحق النواب والوزير أبو عرفة اتخذ على أعلى مستوى سياسي في الكيان الصهيوني، على الرغم من أن الشرطة الصهيونية نفذت القرار بدون الرجوع إلى المحكمة الصهيونية العليا؛ إذ اعتبرت القرار نافذاً منذ لحظة صدوره.

ورغم أنهم لا يعملون على نزاهة المحكمة الصهيونية فإن النواب والوزير أكدوا رفضهم وبشكل قاطع كافة القرارات المتخذة بحقهم، سواء كانت من المحكمة أو من أي جهاز صهيوني آخر، لافتين إلى أن سلطات الاحتلال صادرت كافة الأوراق الثبوتية للنواب والوزير، وهم الآن لا يملكون أية وثيقة تعريفية بشخصياتهم، كما صادرت سلطات الاحتلال بطاقات التامين ورخص القيادة التي كانت بحوزتهم وأصبحوا الآن لا يملكون أية وثيقة رسمية تعرف بشخصياتهم.

خطة مواجهة

بدوره قال النائب أحمد عطون إنه سيقوم هو وزملاؤه بمواجهة القرار؛ حيث عقدوا مؤتمراً صحفياً أعلنوا فيه رفضهم القاطع للإجراءات الصهيونية؛ بدءاً من سحب الهويات، وانتهاءً بالترحيل عن مدينة القدس، بالإضافة إلى خطة للوقوف في وجه حملة ترحيل الفلسطينيين من المدينة.

وأكد عطون أنه سيوجه برقيات وكتباً إلى وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية بما فيها هيئة الأمم المتحدة لإطلاع هذه الجهات على حجم الإجراء الذي تمارسه سلطات الاحتلال في مدينة القدس.

وأضاف عطون أن الهدف الأساسي من ترحيل النواب عن مدينة القدس هو إبعاد تلك الشخصيات عن محيط الإجراء الذي تتخذه سلطات الاحتلال كمنهج وسياسة

ضد الوجود العربي والإسلامي في المدينة، ولإبعاد هؤلاء النواب عن التغييرات الجذرية الحاصلة في مدينة القدس؛ حتى لا يقوموا بفضح المؤامرات هناك. وأوضح أن المستوى السياسي الصهيوني لا يرضى عن وجود النواب المقدسين داخل مدينة القدس منذ البداية؛ ولذلك أصدر تعليماته بسحب الإقامة من ٣١٥ شخصية سياسية معروفة وإبعادها عن المدينة المقدسة.

وأشار إلى أن الاحتلال جاد في عملية الترحيل، وأنه يتوقع أن يقوم الاحتلال بترحيلهم بالقوة، وأنهم سيقبضون سجناء في بيوتهم؛ لأنهم لا يملكون أية وثيقة تثبت شخصياتهم في حال تم إيقافهم أو استجوابهم داخل حدود المدينة.

وأكد النائب عطون أنهم أصيبوا بخيبة أمل من جراء التعامل البارد لوسائل الإعلام مع حجم الحدث، مضيفاً أنهم الآن يستقبلون بعض المتضامين من فلسطين الداخل (فلسطين المحتلة عام ٤٨) ويشاركونهم الأهم، وقد تلقوا برقية تضامن من الرئيس الفنزويلي تشافيز، والنائب حنين زعبي، والشيخ راشد صلاح، والكثير من الشخصيات، غير أن الصدمة متواصلة من جراء الردود العربية التي تكاد لا تذكر على هذه الجريمة.

وأشار إلى أن الاحتلال على ما يبدو يريد أن يفرغ الفشل الذي لحق به من جراء الاعتداء على "أسطول الحرية" بإبعاد النواب؛ لأن الاحتلال منذ احتلاله فلسطين يصدر أزماته بافتعال أزمات أخرى.

وقال عطون: "نحن معنيون بوقف تضامنية لمؤسسات حقوق الإنسان، ونحن رفضنا قرار الإبعاد بكل أشكاله، وسنقوم بإثارة قضيتنا بكل أبعادها؛ ولذلك قمنا بمراسلات عديدة إلى كافة المؤسسات، ومنها رئاسة السلطة التي لم تصدر حتى الآن تصريحاً واحداً يدين الإبعاد".

ودعا عطون وسائل الإعلام إلى تفعيل هذا الحدث على مستوى العالم والتعبير بصدق عن قفة تضامنية حقيقية مع الفلسطينيين في القدس الشريف.



النائب المقدسي محمد أبو طير:

لن نقف مكتوفي الأيدي أمام الممارسات الإسرائيلية الظالمة التي تستهدف القدس.. وعلى الاحتلال مراجعة حساباته الفاشلة

الاحتلال جاد في إبعادنا عن القدس.. وأتهم عباس
وسلطة رام الله بالتقصير الشديد

قرار إبعادنا بالغ الخطورة وينبغي التصدي له على كافة
المستويات البرلمانية والحقوقية عربيا ودوليا



القرار ظاهرة خطيرة جداً يجب التصدي لها على كافة المستويات البرلمانية والحقوقية العربية والإقليمية والدولية.

وانتقد النائب المقدسي استهتار سلطة رام الله بشأن قرار الترحيل الخطير وغيره من القرارات الصهيونية بحق مدينة القدس، وقال: "نحن نرى أن هناك تقصيراً شديداً من قبل سلطة رام الله، وأنا أتهم محمود عباس بالتقصير في هذه القضية الخطيرة".

وفيما يلي نص الحوار:

أكد النائب المقدسي محمد أبو طير عضو أن القرار الصهيوني الذي أصدرته سلطات الاحتلال من أجل ترحيله هو والنواب المقدسيين والوزير أبو عرفة؛ يأتي من أجل تفرغ مدينة القدس المحتلة من سكانها الأصليين في إطار إخراس كافة الأصوات التي تواجه الاحتلال، مبيّناً أن القرار ظالم وجائر ومرفوض.

وأكد النائب المقدسي أبو طير، في حوار صحفي أنه لا يوجد قانون في العالم ولا لدى سلطات الاحتلال يسمح باستئصال الإنسان من أرضه على خلفية سياسية، معتبراً هذا

كيف تنظرون إلى القرار الصهيوني القاضي بترحيلكم واقتلاعكم من مدينة القدس المحتلة؟

إننا نعتقد أن هذا القرار إجراء تعسفي احتلالي ظالم، وهذا احتلال مقبى يمارس ممارسات غير شرعية واستئصالية بحق أهلنا في مدينة القدس، وضدنا نحن النواب المنتخبين من قبل أبنائنا، ومن ثم الاحتلال لا يريد لأي صوت قوي أن يكون موجوداً في مدينة القدس المحتلة؛ فهجمتهم على مدينة القدس ليست هجمة جديدة، إنما هي هجمة قديمة ومستمرة منذ عقود متواصلة؛ فالاحتلال والمخابرات "الإسرائيلية" قالوا لنا بالحرف الواحد: (نحن لنا ٤٠ سنة نشغل على القدس وعلى شباب القدس، وكل المدينة الآن خاضعة للقانون "الإسرائيلي")، ومن ثم نقول إن هذا القرار عملية تفرغ للمدينة المحتلة من سكانها الأصليين، ومن أجل إخراس كل صوت في القدس.

ودعني أقول لك إن الاحتلال فوجئ بنتيجة الانتخابات التشريعية التي فزنا بها عام ٢٠٠٦م؛ لأنه حاول إسقاط شباب القدس في المخدرات على مدار سنوات، ولسان حالهم يقول: كيف خرج هؤلاء الذين يدافعون عن هذه

المدينة؟! وأين كان انتماء هؤلاء؟ ومن ثم أخي الاحتلال يمارس العريضة الواضحة وفي عتو يمارس الظلم بحقنا في القدس المحتلة.

ونحن نؤكد أن هذا القرار اتخذ على أعلى مستوى سياسي في المؤسسة "الإسرائيلية"، ونحن نرفض بشكل قاطع كافة القرارات المتخذة بحقنا، سواء كانت من المحكمة أو من أي جهاز "إسرائيلي" آخر.

كيف يمكن تفسير القرار الصهيوني من الناحية القانونية؟

نحن نقول إنه لا يوجد قانون بهذا الشكل التعسفي، يسمح باستئصال الإنسان من أرضه على خلفية سياسية، هذه ظاهرة خطيرة جداً، ولا يوجد أي عمق قانوني بهذا الشأن، ولا يوجد قانون يخص هذا القرار الاحتلالي.

ماذا يهدف الاحتلال من وراء هذا القرار؟

تفريغ مدينة القدس من سكانها المقدسيين الأصليين، ويهدف إلى إخراس كل صوت قوي في المدينة المحتلة التي تتعرض لممارسات ظالمة وتهويدية، ويهدف أيضاً إلى الاستيلاء على كل شيء فيها؛ حتى لا يكون في المدينة من يقف في وجهه ويقول له: لا.

ونحيي أهل سلوان الذين وقفوا وقفة جادة تجاه هذا القرار؛ حيث واجههم الاحتلال بالاعتقالات لإخراس صوتهم، ولكنه سيفشل بإذن الله عز وجل.

والاحتلال يحاول إبعادنا من المدينة ليمارس سياساته ضد الوجود العربي والإسلامي في المدينة، ومن ثم إبعادنا عن التغييرات الجذرية الحاصلة في مدينة القدس؛ حتى لا نقوم بفضح المؤامرات التي يرتكبها الاحتلال، ونحن نعتقد أن سلطات الاحتلال جادة في عملية ترحيلنا عن القدس.

أنتم والجماهير الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة.. كيف ستواجهون هذا القرار؟ وهل ستنجحون؟

نحن نواب القدس المنتخبين تم تعييننا في سجون الاحتلال بشكل متعمد، وأهلنا في مدينة القدس المحتلة لم يقصروا في هذا المجال، ولعل الوثيقة المقدسية التي صدرت مؤخراً خير دليل على وقوف أهلنا في القدس معنا في وجه ممارسات الاحتلال غير الشرعية؛ حيث أعلن يوم الجمعة الماضية إطلاق هذه الوثيقة "وثيقة الرباط المقدسية" من أجل الدفاع عن المدينة والنضام معنا نحن النواب والوزير أبو عرفة؛ فغشائر ووجهاء القدس أعلنوا عن

وضع النقاط على الحروف ووضعهم في صورة أن القدس تتعرض للتفريغ والترحيل، وأن يطالبهم بموقف حازم تجاه هذا القرار، ولكن للأسف، هم (السلطة وعباس) لم يتحركوا قط بخصوص هذه القضية.

ما مطالباتكم من البرلمانات العربية والدولية والمنظمات الحقوقية الدولية بشأن القرار الصهيوني الذي يستهدفكم مباشرة؟

نحن نطالب كل أحرار العالم ونطالب البرلمانيين والبرلمانات والمنظمات الحقوقية بالتحرك الجاد والفاعل والفوري تجاه هذا القرار، ونحن نقول إن الخيار الديمقراطي هنا أفرز هذه النتائج التشريعية، ومن ثم يتوجب على الجميع أن يقف معنا بصفتنا أعضاء منتخبين، وإلا فليهم أن يعيدوا حساباتهم وأن يراجعوا أمورهم بهذا الخصوص، ويجب أن يتضامنوا معنا من أجل مواجهة هذا القرار الاحتلالي الظالم، وأن يضعوا

حداً لهذا الاحتلال المجرم. ووجهنا وسنوجه برقيات وكتباً إلى وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية؛ بما فيها هيئة الأمم المتحدة؛ لإطلاعها جميعاً على حجم الإجراء الذي تمارسه سلطات الاحتلال في مدينة القدس.

ما رسالتكم إلى الاحتلال الصهيوني الذي غيبكم في سجنه والأين يريد ترحيلكم واقتلاعكم من القدس المحتلة؟

قضينا سنوات طويلة في سجون الاحتلال من أجل قضيتنا العادلة، ولن نتراجع عن هذه الرسالة السامية أبداً مهما فعل الاحتلال، وعلى الاحتلال أن يراجع حساباته الفاشلة، وسيتقي نحن نواب القدس متمسكين بحقوقنا المشروعة، وسنظل متمسكين بحقوقنا مطالبنا وحقوق مدينتنا المحتلة، ولن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه الممارسات "الإسرائيلية" الظالمة التي تستهدف مدينتنا المقدسة.

طالب السلطة بإعادة النظر في المفاوضات

الرجوب: قرار الإبعاد سيفشل في اقتلاع النواب من أرضهم



النائب Nayef al-Rajoub

وضع مأساوي لا يمكن السكوت عنه في السجون الصهيونية؛ "حيث تتراجع كل يوم قائمة المسموحات، وفي المقابل تزيد قائمة الممنوعات"، محذراً من مغبة تطبيق "قانون شاليط" الذي صادق عليه الكنيست في القراءة الأولى؛ "لأنه إذا كتب له أن يرى النور فسيكون وضع الأسرى في جحيم لا يطاق في السجون، مضيفاً قوله: "تجربتنا مريرة خلال أربع سنوات تقلبنا فيها كثيراً داخل السجون والنازيين "الإسرائيلية"، إلا أن هذه المعاناة هي ضريبة الحرية، وعلينا أن ندفعها".

وأشار الرجوب إلى أنه تمني أن يعامل كبقية الأسرى، إلا أنه لكونه نائباً تشريعياً ووزيراً سابقاً عومل بكثير من

الشفاء في الشعب الفلسطيني، وعلى السلطة أن تعيد النظر في المفاوضات غير المباشرة وفي التنسيق الأمني في التعامل مع الاحتلال".

وفي السياق ذاته أكد الرجوب أنه لم يستغرب هذا القرار الذي كان متوقعاً من الاحتلال على مدار أربع سنوات، مشيراً إلى أن هذا القرار سيكون له تداعيات خطيرة على الساحة الفلسطينية وعلى قضية الصراع، وخاصة أن "إسرائيل" بهذا الانتهاك تؤكد أنها غير جادة في إنهاء الصراع، وأنها لا تريد سلاماً ولا مفاوضات ولا تقييم وزناً لكل الأعراف والتقاليد الدولية".

من جهة ثانية أوضح الرجوب أن الأسرى يعانون من

أكد النائب المحرر Nayef al-Rajoub؛ أن الجرائم التي ترتكب في مدينة القدس "جرائم قديمة حديثة"، وإن كان أخطرها على الإطلاق قضية إبعاد النواب المقدسيين، معتبراً إبعاد النواب يعني فتح الباب على مصراعيه لإبعاد السكان المقدسيين الذين أعطوهم الثقة وانتخبوهم، وهذا تمادٍ في الإجراء الصهيوني الذي سيفشل في اقتلاع النواب من أرضهم.

وقال الرجوب -في تصريحات صحفية الثلاثاء (٢٢-٦)- إن قرار إبعاد ممثلي الشعب الفلسطيني عن مدينة القدس يعني إنهاء ما يسمى "حل الدولتين"، متسائلاً عن وضعية العاصمة الفلسطينية المستقبلية إذا تم تهويد القدس وتهجير أهلها منها، وخاصة القيادات السياسية، مؤكداً ضرورة العمل على إيجاد موقف عربي إسلامي دولي موحد لمواجهة عملية تهويد مدينة القدس.

وأضاف بقوله: "لا يجوز أن تمر هذه الجريمة مرور السحاب، ويجب أن يكون هناك موقف حازم من كل

الوحشية وتعرض للعزل أكثر من مرة بتوصية من المخابرات أو من مديري السجون، حتى إن الاحتلال عزله في زنزانة قبل الإفراج عنه بأربعة أيام؛ حتى لا يلتقي ببقية الأسرى أو يقوم بتوديعهم.

وشدد الرجوب على أهمية قضية الأسرى ووضعها على سلم الأولويات، مشيراً إلى أن قضية الأسرى الذين تجاوز بعضهم الأعوام الثلاثين في السجن "لا يجوز السكوت عنها، وإلا سنرى أسرى الحرية في توابيت بعد سنة أو سنتين".

وتابع بقوله: "للأسف. قضية الأسرى مهمشة مغيبة، وتركت لحسن نوايا الاحتلال من خلال اتفاق أوسلو والاتفاقيات الأخرى، وهذه جريمة بحق الأسرى، ولا يجوز لها أن تستمر، وعلى الأسرى أن يتنسموا الحرية، وكما قدموا زهرة شبابهم للقضية الفلسطينية، علينا نحن أيضاً أن نعمل جاهدين من أجل الإفراج عنهم جميعاً".

من وحي آية

طرد النواب المقدسيين مبشراً بقلع الاحتلال من فلسطين



النائب:

د. يونس الأسطل

"هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ" (الحشر: ٢)

أقدم العدو الصهيوني مؤخراً على إفلات نواب مدينة القدس من السجن، بعد اختطاف ناهز الخمسين شهراً، ثم تبيّن أنه كان يُبَيّت بذلك إبعادهم خارج بيت المقدس، إمّا في الضفة الغربية، وإمّا إلى الضفة الشرقية، وقد عُجِبْتُ من الغباء الذي يهيمن على قادة الاحتلال، فلطالما اقترحوا جرائم الإبعاد، لكنها تعود عليهم في الغالب بالوبال، وبالأخص ثلّة مرج الزهور، فقد كان إبعادهم أكبر دعاية للدعوة الإسلامية والمقاومة، ثم رجعوا إلى قواعدهم رغم أنفه بعد الحرج الكبير الذي سقط فيه اليهود.

ولعلّ الأعجب من ذلك أن تجيء هذه الجريمة، والعدو يعاني من آثار عدوانه على سفن الحرية، تلك التي أضيفت إلى جريمة اغتيال الشهيد محمود المبحوح، بل المحبوب، ومن قبلها معركة الرصاص المصوب.

أما هذه الآية فتخبرنا عن العقوبة التي حاقت بيهود بني النضير، فقد نقض قبلهم يهود بني قينقاع عهدهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكنتسهم عن المدينة المنورة، وكان الواجب يقتضي أن يحذروا أن يتوحدوا في مزلق بني قينقاع، غير أنهم همّوا بقتل النبي عليه الصلاة والسلام، كما همّت به قريش أول مرة، فلم يلبثوا خلافة إلا قليلاً، وأخذتهم البطشة الكبرى يوم بدر.

لقد أجهلهم عسراً للجلاء، ومنّ وجده بعدها يثرب ضرب عنقه، وقد تهوؤوا للنزوح؛ لولا أن أغراهم المنافقون بالتمترس في الحصون، ريثما يتمكن ألفان من أشياع ابن سلول من التسلسل إليهم، والقتال معهم، وإذا تمكن المسلمون من طردهم فلن يتركهم يخرجون وحدهم.

فلما أخلفهم رأس النفاق ما وعدهم قذف الله جل جلاله الرعب في قلوبهم، فلم تُغن عنهم حصونهم من الله شيئاً، على الرغم من اعتقاد الصحابة رضوان الله عليهم أنه من شبه المستحيل أن يقدرُوا على إخراجهم، وكانوا هم من فرط تحصينهم لها يظنون أنها مانعُهم من الله، فجاءهم ربهم من تلقاء القلوب؛ فإنها بين أصبعين من أصابع الرحمن، يُقَلِّبُها كيف يشاء، وهو الذي يُحوِّل بين المرء وقلبه، فإذا بهم يُقَبِّلون بالخروج، ويُقَبِّلون على حصونهم يُخْرِبونها بأيديهم؛ حتى لا تنتفع بها، وكان المؤمنون قد فتحوا ثغرات فيها؛ ليدخلوا عليهم من أقطارها، لذلك فقد أخرجت بأيديهم وأيدي المؤمنين.

إن هذه الآية تنصّ على أن الله وحده هو الذي أخرجهم بقوته ومشيبته في هذه المرة، وأن هذا ليس آخر حشر ينزل بساحتهم، بل إنه أول الحشر، وهذا ينطوي على البشارة بأن حصارهم وحشرهم الذي يَسْتَفْزِهم من الأرض، ويخرجهم منها، سُنّة ماضية فيهم، وقد أُجِّلِي من بعدهم يهود خيبر، ولا زالوا مُقَطَّعين في الأرض أمماً، حتى جاء وعد الإفسادة الآخرة، والعلو الكبير، في أرض المسجد الأقصى، فجاء بهم ربهم لفيفاً للمصير المحتوم.

إن ذلك المصير هو العذاب في الدنيا، وهو حكم الله فيهم من فوق سبع سماوات الذي نزل بيهود بني قريظة، فريقاً تقتلون، وتأسرون فريقاً، لمّا لم يعتبروا بما حلّ بالطائفتين الأوليين من الرحيل، ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم في الدنيا بالقتل والأسر، ولهم في الآخرة عذاب النار.

إن إدراك مسؤولة الإعلام في البيت الأبيض؛ بل الأسود، في واشنطن، لهذه الحقيقة هو الذي حمل (هيلين توماس) - وقد نافثت على التسعين، وعاصرت عشرة من رؤساء أمريكا - أن تنصح لهم أن يعودوا من حيث أتوا، من أوروبا وغيرها، من قبل أن يجدوا أنفسهم أمام المصير المحتوم، كما فعلَ بأشباعهم من قبل، ولكن لا يحبون الناصحين، ولسوف يكون لزاماً.

إن جريمة الإخراج من الديار والأبناء، حين يطرد القادة برقابهم، كافية في تحريض المؤمنين على القتال، لتقتلوا اليهود حيث ثقفتموهم، ولتخرجوهم من حيث أخرجوكم، بل لتقيموا حكم الله فيهم من فوق السبع الطباق. وأما إخوانهم المنافقون فلن يخرجوا معهم، إنما يكونون قد وقعوا في القبضة، وأخذهم الله نكال الآخرة في الضفة، والأولى في غزة، ولن يغني عنهم أن يوالوا اليهود والنصارى يبتغون عندهم العزة، فإن العزة لله جميعاً، وقد جعلها لنفسه، ولرسوله، وللمؤمنين، ولكن المنافقين لا يعلمون، رغم أنهم رأوا مصداق ذلك في إفشال العدوان الذي شاركوا فيه قبل عام ونصف العام، أو القضاء على الفلتان الذي تَوَلَّوا كبره، فحاسبهم الله حساباً شديداً، وعذبهم عذاباً نُكراً، فذاقوا وبأل أمرهم، وكان عاقبة أمرهم خُسراً.

والله وليُّ المؤمنين

في الذكرى الرابعة لاختطاف النواب...

رموز الشرعية من خلف قضبان السجون.. إلى نار الإبعاد

بدأت تلوح الذكرى الرابعة لاختطاف رموز الشرعية وزجهم خلف قضبان السجون في الأفق، وما زالت الانتهاكات الصهيونية على حالها، بل تفوق الاحتلال على نفسه في تكرار اعتداءاته واستصدار حلقات جديدة من مسلسل الممارسات اللا إنسانية والتعسفية بحق النواب، ضارباً عرض الحائط بكل القوانين والأعراف الدولية التي تنادي بحرية الإنسان، وتكفل الحصانة البرلمانية للنائب التي كانت كفيلة فيما مضى بمنع أي انتهاك يحقق به، إلا أن شبكة الاحتلال العنكبوتية التي لا يردعها شيء ما زالت تكتم الأفواه وتسكت أي صرخة قد تولد في أعماق المواطن الفلسطيني بجميع فئاته. جعبة الاحتلال لا تنضب من الانتهاكات، في البداية اختطفوهم وألقوهم في غياهب السجون على خلفية سياسية وهي أسر الجندي شاليط، ومنذ أربع سنوات إلى يومنا هذا وهم يعلقون آمال وحياة الشعب الفلسطيني على شماعة الإفراج عن الجندي، وكان القضية الفلسطينية تبلورت في كيان هذا الجندي وفي المقابل محوا آلاف الأسرى الفلسطينيين الذي لم يروا نور الشمس منذ عشرات السنين، اعتقلوهم ومن ثم حاولوا كسر إرادتهم والضغط عليهم بوضعهم في ظروف لا إنسانية ومعيشية قاسية، وحرموهم من الغذاء والدواء ناهيك عن المعاملة المهينة، ومنعهم من زيارات ذويهم، وفصلهم عن العالم الخارجي، ولم تتوقف

إسرائيل بل تبادت في سلطتها وعنجهيتها فأصبحت تتلاعب بمصير النواب من خلال تمديد اعتقالهم الإداري لفترات طويلة متتالية، فكلما منى النائب نفسه بقرب الإفراج عنه، جددوا سجنه مرة أخرى. كما فعلت مع العديد من النواب أمثال الشيخ نزار رمضان وعزام سلهب وعبد الجابر فقهاء وباسم الزعاري. لكل نائب قصة مع الاختطاف، ولكل تجربته في المعتقل الأسرائيلي يمكنه كتابتها في صفحات ليصف حجم المعاناة التي عاشها في أجواء قاتمة من الزنازين، كيف يمكن للنائب محمد جمال الننتشة الذي يعاني من العزل الانفرادي طيلة أربع سنوات ونصف حرم فيها من زيارات الأهل، ورفقة العمر، أن يصف أيامه داخل السجن وهو يعيش وحيداً في زنزانة ضيقة لا يكاد يصلها النور، كيف تصف زوجته وأولاده معاناتهم وقد حرمو الأب والزوج والحصن الدافئ. ولأن الاحتلال لا يهدأ له بال حتى يحيل حياة النواب المختطفين إلى جحيم سواء كانوا داخل السجن أو خارجه، ليحصروا النائب بين سندان السجن ومطرقة الإبعاد، كيف لا وهو يهدد النواب المقدسيين الذي يحملون حق الإقامة المقدسية في الطرد والإبعاد من مدينة القدس في أي وقت يحلو لهم، متذرعين بقولهم "أنتم تقيمون في القدس بمزاجنا، ونحن من نختر اللحظة التي نبعذك فيها عن المدينة"، وكان سني السجن لم تشف غليل الاحتلال، فأثر أن

د. بحر يتفقد مخيمات "غراس الجنة" التي تنظمها جمعية الشابات المسلمات

من كل المؤامرات التي يخطط لها العدو وأتباعه. وأشاد د. بحر بعزيمة نساء فلسطين خلال كلمة وجهها للحافظات في مسجد الرضوان، ملفتا أن النساء يقدمن وجهها للحافظات ويجهزن أبنائهن للجهاد في سبيل الله، مبينا أن مخيمات غراس الجنة تشكل خطوة متقدمة في فلسطين وفي قطاع غزة على وجه الخصوص لا مثيل لها في العالم. ولفت بحر إلى أنه تخرج في قطاع غزة بعد حرب الفرقان على القطاع ١٦ ألف طالب وطالبة يحفظون كتاب الله، وأن هذه رسالة مهمة للاحتلال أننا لن نتراجع عن قضيتنا ومقدساتنا وأن مشرونا الإسلامي سينتصر وأن مشروع وكيان الاحتلال إلى زوال.

تفقد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أمس الأربعاء مخيمات غراس الجنة القرآنية التابعة لجمعية الشابات المسلمات، حيث زار مسجد الرضوان ومسجد عز الدين القسام ومسجد قتيبة، وكان في استقباله أعضاء مجلس إدارة جمعية الشابات المسلمات وقيادة حركة حماس في غزة. واستمع بحر إلى كوكبة من حافظات كتاب الله عز وجل، مبدياً إعجابه بتلاوة الطالبات وقدم شكره للمحفظات والمشرفات على ما يبذلونه من أجل تحفيظ كتاب الله عز وجل. وأبدى إعجابه بمشاهدة صغار وكبار السن وهم يتنافسون على حفظ القرآن العظيم، مشدداً على أن إرادة شعبنا وعزيمته أقوى

بحث آليات تطبيق الخطة السنوية

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الزراعة

بدوره أوضح الأغا للجنة أهمية وضرورة تطبيق السياسات الزراعية كما حددتها الوزارة وذلك لضمان استمرار الاقتصاد الزراعي المقاومة، فقد نجحت الوزارة خلال العام الحالي بزراعة محاصيل مثل البطيخ والشمام وصولاً للاكتفاء الذاتي ومنع استيراد ودخول هذه المحاصيل من الكيان الصهيوني وإحلال الواردات، مؤكداً أن الوزارة تعمل حالياً على توجيه المزارعين لزراعة محاصيل لم يتم زراعتها من قبل من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وفي العمل على منع دخول المحاصيل الموجودة والمتوفرة. وأطلع الوزير اللجنة على أهم المشاريع التي تشرف عليها الوزارة مثل مشروع السماد العضوي، ومشروع الاستزراع السمكي ومشاريع لزراعة مليون شجرة نخيل ومليون شجرة زيتون.

بحثت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الاثنين (٢٨-٦) مع وزير الزراعة د. محمد الأغا في أسباب وآليات العمل في وزارة الزراعة وأهم المعوقات التي تعيق تطبيق الخطة السنوية الخاصة بالوزارة كما أقرتها الموازنة العامة لسنة ٢٠١٠، وذلك في إطار جلسة استماع حضرها كلا من رئيس اللجنة د.عاطف عدوان والنواب د.سالم سلامة، وجمال نصار، وسيد أبو مسامح، وهدى نعيم.

وأثنى رئيس وأعضاء اللجنة الاقتصادية على خطة وزارة الزراعة السنوية التي قدمتها إلى المجلس التشريعي لاعتمادها ضمن موازنة ٢٠١٠، داعين وزير الزراعة إلى استمرار نشاط الوزارة في جهود التنمية والتطوير ونشر ثقافة الزراعة العضوية والحفاظ على الموارد المائية والحفاظ على البيئة.

التضامن الوطني يبلغ ذروته في وجه العنصرية الصهيونية

النواب المقدسين المهددين بالإبعاد يستقبلون وفودا وفعاليات شعبية ودينية وأخرى برلمانية وحزبية من الداخل المحتل

متينة ورأسخة، وسجلوا قرارات الاحتلال على الرمال لتذهب أدراج الرياح.

ذوي الأسرى والمعتقلين في القدس ينظمون اعتصاما تضامنيا مع النواب

وفي ذات الإطار نظم أهالي الأسرى والمعتقلين أمام مقر الصليب الأحمر الدولي في حي الشيخ جراح في مدينة القدس اعتصاما تضامنيا مع النواب المقدسين والوزير السابق المهددين بالإبعاد عن المدينة المقدسة.

وشارك في الاعتصام التضامني عدد من الشخصيات الفلسطينية المقدسية البارزة في مقدمتهم الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا ومفتي القدس الشيخ محمد حسين والمطران عطا الله حنا رئيس أساقفة سبطية للروم الأرثوذكس ومحافظ القدس عدنان الحسيني، إضافة إلى النواب المهددين بالطرد من القدس وأمجد أبو عصب رئيس لجنة أهالي أسرى القدس وناصر قوس رئيس نادي الأسير الفلسطيني في القدس وعدد من ممثلي المؤسسات الأهلية والشعبية والوطنية في المدينة المقدسة.

وتحدث خلال هذا الاعتصام الشيخ صبري والمطران حنا والشيخ حسين ومحافظ القدس الحسيني إضافة إلى كلمة للنائب أحمد عطون نيابة عن النواب المهددين بالإبعاد فضلا عن كلمة لأهالي الأسرى والمعتقلين.

واستنكر المتحدثون في كلماتهم الممارسات الإحتلالية في مدينة القدس، معتبرين أن الإبعاد يشكل مؤامرة على الحضور العربي الفلسطيني في المدينة المقدسة.

كما أكد المتحدثون على تمسكهم بالقدس إيماناً ووطنياً، فهي أمانة في أعناقنا جيلاً بعد جيل، واعتبروا الإجراءات الإحتلالية تعسفية وظالمة وغير قانونية، وأكدوا وقوفهم إلى جانب نواب القدس المهددين بالإبعاد وكذلك وزير القدس السابق.

ودعا المتضامنون الأنظمة العربية والعالمين الإسلامي والمسيحي إلى ضرورة الوقوف إلى جانب شعبنا.

وفي ذات السياق التقى نواب القدس والوزير السابق مع ممثلة الصليب الأحمر في القدس وأطلعوها على آخر المستجدات الحاصلة فيما يخص قرار الإبعاد الصهيوني.



كنائس القدس ومسيحيي الديار المقدسة ممثلة بالمطران عطا الله حنا يتضامنون مع نواب القدس

من جهتهم شكر النواب والوزير المطران حنا على زيارته، مثنين موقف الكنائس والمسيحيين الرافض لسياسة الأبعاد، مؤكداً على الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني الواحد بمسلميه ومسيحييه.

الأحياء المقدسية تطلق أسبوع التضامن مع النواب

وفي خطوة عملية، وتجسيداً للوعود التي أطلقها أهالي مدينة القدس المحتلة، بدأت مساء السبت (٢٦-٢٧) فعاليات أسبوع التضامن مع النواب المقدسين؛ حيث أخذت الأحياء المقدسية على عاتقها حماية نوابها المنتخبين وإقامة أسبوع تضامني مع النواب؛ رداً على قرارات قوات الاحتلال القاضية بإبعاد النواب المقدسين.

وكانت بداية هذه الفعالية بعد صلاة المغرب مباشرة؛ حيث توجه أهالي صور باهر والشخصيات المقدسية والعامّة إلى ديوان عائلة عطون؛ حيث كان في استقبالهم ممثلو القدس في المجلس التشريعي، وهم النائب محمد أبو طير، والنائب محمد طوطح، والنائب أحمد عطون.

وأكد الجميع أهمية الصمود والثبات في مدينة القدس، وأن الدفاع عن النواب المنتخبين دفاع عن قضية لا عن أشخاص، في الوقت الذي أكد فيه النواب أنهم كتبوا وسجلوا صمودهم الذي استمدوه من إيمانهم بالله ثم مساندة شعبهم لهم على الصخر لتبقى

بدورهم شكر النواب والوزير الوفد على تضامنه ووقوفه إلى جانبهم ضد هذه القرارات التعسفية. وأبدى الوفد استعداده وإخوانه في النقب للتعاون مع نواب القدس في أي نشاطات أو فعاليات تحد من هذه القرارات التعسفية التي تخرج المواطنين من موطنهم الأصلي، مؤكداً أن الاحتلال يسعى من خلال هذه القرارات التهجيرية إلى التمهادي في تهويد مدينة القدس بحرية دون أن يكشف أحد حقيقة ما يجري لها.

وفي ختام زيارته وقّع الوفد على وثيقة الرابطة المقدسي، وتم الاتفاق على عقد لقاءات مستقبلية لمناقشة ودراسة مثل هذه القرارات وكيفية التصدي لها ووقفها.

المطران عطا الله حنا يتضامن مع النواب المقدسين

بدوره قام المطران عطا الله حنا رئيس أساقفة سبطية للروم الأرثوذكس بزيارة تضامنية مع النواب المقدسين.

وأكد حنا أن الحديث يدور عن تطهير عرقي بكل ما في الكلمة من معنى، كما إن قرار الإبعاد يعتبر ملاحقة سياسية ضد الناشطين الوطنيين في القدس ومحاولات لإجهاض العمل الوطني فيها.

ودعا إلى حشد جميع إمكانات الشعب الفلسطيني والأمة العربية نضالياً وإعلامياً لفضح السياسات الإسرائيلية في القدس وتعزيز صمود أهاليها عبر خطوات عملية جادة وجريئة ترتقي لمستوى المخاطر المحدقة بأهلها، كما طالب باستغلال التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي برز إثر الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية من أجل رفع سقف النضال ضد سياسات المحتل في القدس وفي الداخل الفلسطيني، ووضع قضية القدس في المكان الذي تستحقه وحث العرب على تحمل مسؤولية ليأتهم تجاه مدينتهم المقدسة. وفي ختام الزيارة نقل حنا رسالة تضامنية من كنائس القدس، مؤكداً على تضامن كنائس القدس ومسيحيي الأرض المقدسة مع النواب المهددين بالإبعاد، مطالبين بإلغاء القرارات التعسفية التي اتخذت بحقهم، معربين عن رفضهم لسياسات الاقتلاع والطرد من مدينة القدس.

كما زار وفد من الحزب العربي الديمقراطي برئاسة عضو الكنيست طلب الصانع الثلاثة (٦-٢٩) النواب الإسلاميين في القدس للتضامن معهم بعد صدور قرار الإبعاد بحقهم، وضم الوفد العديد من قيادات الحزب في مناطق مختلفة من الداخل الفلسطيني.

وكان في استقبال الوفد النائب محمد أبو طير والنائب أحمد عطون والنائب محمد طوطح ووزير شؤون القدس السابق خالد أبو عرفة ومنسق اللجنة الوطنية للتصدي للإبعاد يعقوب أبو عصب.

وأعرب الوفد عن تضامنه الكامل مع النواب والوزير في هذه القضية التي تعتبر من أخطر القضايا التهودية لتفريغ مدينة القدس من سكانها الأصليين، مؤكداً أن إبعاد النواب دليل على أن "دولة" الاحتلال تمارس أبشع الوسائل الخطيرة لتهويد المدينة.

أطلع النواب الوفد خلال اللقاء على آخر المستجدات بالنسبة لقرار إبعادهم، ووضعوه في صورة مخاطبتهم لكل المؤسسات الحقوقية الدولية والمحلية ورؤساء الدول العربية والإسلامية والعالمية.

وأبدى الوفد استعداده للتعاون مع نواب القدس في أي نشاطات أو فعاليات تحد من هذه القرارات التعسفية، مؤكداً أن الاحتلال يسعى من خلال هذه القرارات التهجيرية إلى التمهادي في تهويد مدينة القدس بحرية دون أن يكشف أحد حقيقة ما يجري لها.

وفي الختام شكر نواب القدس الوفد على زيارته ووقوفه جنباً لجنب مع النواب، وأكدوا وجوب تكاتف كل الجهود من أجل إلغاء هذا القرار الجائر بحق المواطنين المقدسين.

وفد من مشايخ ووجهاء النقب يزور النواب المقدسين

من جهة أخرى زار وفد من مشايخ الحركة الإسلامية ووجهاء النقب النواب المقدسين للتضامن معهم بعد صدور قرار الإبعاد بحقهم، وضم الوفد كل من الشيخ حماد أبو دعابس رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني القسم الجنوبي ونائبه الشيخ جمعة القصاصي والعديد من وجهاء ومشايخ منطقة النقب الصحراوية (رهط).

استقبل النواب المقدسين والوزير السابق وفودا وفعاليات شعبية ودينية مقدسية، كما استقبلوا وفودا برلمانية وحزبية من الداخل الفلسطيني المحتل، وذلك في إطار الفعاليات التضامنية ضد قرار الإبعاد الصهيوني الذي صدر بحقهم مؤخراً.

وفد برلماني وشعبي من فلسطيني الـ ٤٨ يتضامن مع النواب المقدسين

زار وفد من فلسطين المحتلة عام ٤٨ يضم شخصيات نيابية وحزبية ووطنية النواب الإسلاميين والوزير المهددين بالإبعاد، وذلك تضامناً معهم إثر صدور قرار الإبعاد بحقهم. وضم الوفد أعضاء الكنيست د. جمال زحالقة وحنين الزعبي ورئيس لجنة المتابعة العربية محمد زيدان وعوض عبد الفتاح الأمين العام لحزب التجمع ود. محمود محارب القيادي في حزب التجمع الفلسطيني، وكان في استقبالهم كلا من النائب محمد أبو طير والنائب أحمد عطون، والنائب محمد طوطح، ووزير شؤون القدس السابق خالد أبو عرفة ويعقوب أبو عصب عضو اللجنة الوطنية للتصدي للإبعاد وأمجد أبو عصب رئيس لجنة أهالي أسرى القدس وزياد الحموري رئيس مركز القدس لحقوق الإنسان و زكريا عوده منسق ائتلاف المؤسسات المقدسية.

وجاءت هذه الزيارة بعد أن قامت سلطات الاحتلال بسحب إقامة النواب المقدسين وطالبتهم بمغادرة القدس. وأعرب الوفد عن تضامنه الكامل مع النواب والوزير في هذه القضية التي تعتبر من أخطر القضايا في الوقت الحالي.

بدورهم شكر النواب المقدسين الوفد على زيارته لهم والوقوف بجانبهم ضد هذه القرارات التعسفية.

وفي ختام زيارتهم أكد الوفد على دعمه الكامل للنواب والوقوف إلى جانبهم في وجه الاحتلال وقراراته العنصرية، وتم الاتفاق على عقد لقاءات مستقبلية لمناقشة ودراسة مثل هذه القرارات وكيفية التصدي لها.

وفد حزبي من الداخل الفلسطيني يلتقي النواب المقدسين



أهالي وعشائر القدس يطلعون فعاليات أسبوع التضامن مع النواب المهددين بالإبعاد



ذوي الأسرى والمعتقلين في القدس ينظمون اعتصاماً تضامنياً مع نواب القدس

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة لمواجهة القرار الصهيوني بإبعاد النواب المقدسيين

د. دويك: قرار الإبعاد يعادل قرار قتل بدم بارد مع سبق الإصرار والترصد



د. بحر: نحمّل الاحتلال المسؤولية الكاملة ويدعو إلى التكاتف الوطني لإجباط القرار



هنية: الإبعاد يعكس مأزق عجز وضعف الاحتلال وستتحمل مسؤولياتنا لإجهاض القرار



د. الحية: نوصي بتشكيل تحالف دولي حقوقي ومطالبة مجلس الأمن والأمم المتحدة بمواجهة القرار



الاحتلال على التخلي عن قراراتها العنصرية، وتشكيل تحالف دولي من المنظمات الحقوقية للتصدي لهذا القرار أمام المنظمات والمحاكم الدولية، والمبادرة بدعوة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى التدخل لمنع تنفيذ هذه القرار.

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني الأحد (20-6) جلسة خاصة في قاعة مركز رشاد الشوا لمواجهة القرار الصهيوني بإبعاد النواب المقدسيين، حيث قرر المجلس المبادرة إلى كل ما من شأنه فضخ المخطط الصهيوني بحق النواب المقدسيين والمدينة المقدسة، والعمل على مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإجبار سلطات

متقدمة نحو ترحيل الشخصيات الاعتبارية المقدسية الدينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن مخالفته لاتفاقية جنيف.

وناشد أبو حلبية النواب المستهدفون بقرار الإبعاد بالثبات والصمود وعدم السماح بتنفيذ هذا القرار الجائر والاستمرار في الدفاع عن القدس، مطالبا الحكومة برفع الشكاوى والدعوى في المحافل الدولية، ودعوة المنظمات العربية والإسلامية للقيام بحملة إعلامية مكثفة.

أما النائب محمد فرج الغول فأكد وجود إجماع لدى المجمع الدولي على أن ما يقوم به الاحتلال يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وتابع: "إن استمرار الاحتلال في ارتكاب الجرائم يوجب على المجتمع الدولي التحرك الفوري لمقاضاة الاحتلال أمام محكمة الجنايات الدولية.

بدوره دعا النائب م. اسماعيل الأشقر إلى حفظ وثيقة العائلات المقدسية في سجلات المجلس، كما دعا فصائل شعبنا للضغط على سلطة رام الله لوقف التعاون الأمني مع الاحتلال ورفع أيديهم عن المقاومة، مناشدا فصائل المقاومة العودة للعمليات الاستشهادية وتحويل القدس لمقبرة للاحتلال الصهيوني.

وأشار النائب عاطف عدوان إلى أن ما قامت به إسرائيل من جريمة سحب هويات النواب المقدسيين والوزير المقدسي لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة، مؤكدا أن هذه الخطوة تهدف لشرعنة سلوك الإبعاد الإسرائيلي.

من جانبه لفت النائب د. يوسف الشرافي أن الاحتلال أراد أن يغيب نوابنا في القدس حتى لا يقوم أحد بكشف مخططاته ويفضح جرائمه، كما يهدف الاحتلال إلى لفت الأنظار عن جرائمه ضد أسطول الحرية.

بدوره شدد النائب د. يونس الأسطول على ضرورة الضغط على الاحتلال بكل وسائل المقاومة ومنها العسكرية في القدس والضفة الغربية وقال: "يجب استمرار ملاحقة العدو قانونيا في المحافل الدولية الفاعلة ومحاربة العدو بمقاطعته والضغط عليه باستمرار القوافل البحرية والبرية.

أما النائب جمال نصار فاستنكر تقصير المؤسسات الدولية لما يقوم به الاحتلال الصهيوني من جرائم مستمرة بحق الإنسان الفلسطيني ومقدساتنا الإسلامية.

بينما أشار النائب محمد شهاب إلى أن اختطاف النواب يشكل عقوبة للشعب الفلسطيني كله وخاصة أبناء القدس لاختيارهم ممثليهم، معتبرا هذا الإجراء سابقة خطيرة تستهدف نخب المجتمع المقدسي وقياداته الوطنية.



جانب من الجلسة الخاصة التي عقدها التشريعي لمناقشة ابعاد نواب القدس

المنظمات الحقوقية للعمل على التصدي لهذا القرارات أمام المنظمات والمحاكم الدولية، والمبادرة بدعوة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى التدخل لمنع تنفيذ هذه القرارات.

أبو طير: مستعملون لدفع الضريبة

من جهته أكد النائب المقدسي محمد أبو طير أن مدينة القدس تترشح تحت الاحتلال منذ الانتداب البريطاني وتحت وطأة الاحتلال والنهيود منذ عام ١٩٦٧، موضحا أن ما يحدث هو سياسة مبرمجة لإسكات كل صوت حر في القدس، وتابع: "عندما نجحنا في التشريعي ظنوا أننا سنكون شهود زور ولكن عندما فرنا كان لهم تسونامي". واستنكر النائب أبو طير صمت الرئاسة الفلسطينية وتواطؤها مع الاحتلال الصهيوني في اعتقال النواب لإفراغ المجلس التشريعي من نواب حركة حماس وشل عمل المجلس التشريعي، متابعا: "حضورنا قوى في الساحة المقدسية ولدينا قدرة لدفع الضريبة".

وأكد أن ما يقوم به الاحتلال الصهيوني يشكل عريضة ويدل على أن أجلمهم اقرب، ومضى قائلا: "إن أخرجنا سنبقى نمثل القضية الفلسطينية ونمثل القدس وندافع عنها في مكان وجودنا".

مداخلات النواب

بدأ النائب د. أحمد أبو حلبية حديثه مذكرا بأن النواب الثلاثة هم أعضاء في لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي وأن استهدافهم بقرار الإبعاد يأتي في هذا السياق، ويأتي كخطوة صهيونية

الموافقات والقرارات الصهيونية والتي وافقت بموجبها سلطات الاحتلال على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية بإشراف ورقابة دولية، ونقضا لالتزاماتها الدولية كدولة محتلة نحو المدينة، وهو ما يعني حرمان سكان القدس من كافة حقوقهم واعتبر أن هذا الإجراء غير المسبوق وغير القانوني يأتي مقدمة لمخطط أكبر لترحيل وجهاء مدينة القدس وقياداتها السياسية والاجتماعية والدينية واستكمالاً لحرب الاستنزاف التي يشنها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني ووجوده في أرضه بهدف تفرغ مدينة القدس من سكانها الحقيقيين.

تشكيل تحالف دولي حقوقي ومطالبة مجلس الأمن والأمم المتحدة.. أبرز التوصيات

وأوصى الحية في ختام تقريره بضرورة التأكيد على عدم قانونية القرار الصهيوني وفضح ممارسات الاحتلال بحق النواب الذين انتخبهم الشعب الفلسطيني في انتخابات نزيهة وشفافة، مع ضرورة التركيز على الجانب الإنساني لمثل هذا القرار على النواب وعائلاتهم وعلى أبناء القدس الشريف حال أصبحت سياسة الاحتلال سياسة متبعة لدى سلطات الاحتلال.

كما أوصى بالدعوة إلى تدخل مبعوث الولايات المتحدة للمنطقة والضغط على سلطات الاحتلال للترجع عن قرارها، والعمل على مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإجبار سلطات الاحتلال على التخلي عن قراراتها والكف عن الإجراءات العقابية بحق الفلسطينيين من سكان القدس. وأوصى التقرير بتشكيل تحالف دولي من

وهذا دليل على تواطؤ بعض القيادات الفلسطينية في استهداف القدس وفي قرار إبعاد هؤلاء القادة فهم يريدون تفرغ القدس من قياداتها الحرة الملتزمة التي تقدم من أجل القدس وفلسطين".

وأكد هنية أن الحكومة ستقوم بتوجيه رسائل لهيئات دولية وعربية متعددة من أجل الوقوف في وجه هذا القرار، مشيراً إلى استمرارهم في تحمل المسؤوليات السياسية لإجهاض هذا القرار.

وفي سياق آخر أكد هنية التزام الحكومة بتحقيق المصالحة الوطنية قائلا: "قدمنا برنامج عملي لعمر وموسى لتحريك عجلة المصالحة، ونحن نقول بكل أمانة إن ما يصدر من تصريحات تدلل على أن هناك أطرافاً ما زالت غير ناضجة لإنهاء الانقسام الفلسطيني"، مشيراً أن الحكومة حملت الأمين العام لجامعة الدول العربية رزمة تتمثل في التوصل إلى ورقة تفاهم فلسطيني فلسطيني من أجل معالجة القضايا المختلف عليها واعتبار الوثيقة المصرية وورقة التفاهم هما مرجعية المصالحة وأن يحظى التفاهم الفلسطيني بمباركة مصرية ورعاية عربية.

د. الحية: مقدمة لترحيل جماعي

وأكد د. خليل الحية رئيس اللجنة السياسية خلال تلاوة تقرير لجنته أن قرار سلطات الاحتلال بإبعاد النواب من دون أي تهمة أو محاكمة يشكل سابقة خطيرة، وتعديا على حقوقهم المدنية وإنسانيتهم ويضرب بعرض الحائط كل الاتفاقات والقوانين الإنسانية الدولية، ومواثيق حقوق الإنسان. واعتبر الحية القرار بمثابة انقلاب على

في الضفة وغزة وأراضي الـ ٤٨ للوقوف بجانب النواب المقدسيين لإفشال مخططات الاحتلال الرامية إلى تهجير المقدسيين من أرضهم وعلى رأسهم القادة محمد أبو طير، ومحمد طوطح، وأحمد عطشون، والوزير خالد أبو عرفة.

وثنى بحر موقف البرلمان الأوروبي الذي صوت بأغلبية ٤٧٠ صوتاً مقابل ٥٦ صوتاً على قرار يدين "إسرائيل" بشدة لاعتدائها على أسطول الحرية، ويطالب برفع فوري للحصار البري والبحري المفروض على قطاع غزة للسنة الرابعة على التوالي. وطالب البرلمان الأوروبي بالعمل على تطبيق هذا القرار على أرض الواقع ليشكل ضغطاً حقيقياً يجبر الاحتلال على فك الحصار وفتح المعابر.

هنية: دليل مأزق الاحتلال

وفي كلمته أوضح إسماعيل هنية رئيس الوزراء أن للقرار الصهيوني دلالات ومؤشرات تعكس مأزق الاحتلال الصهيوني وعجز وضعف هذا الاحتلال الذي لم يعد يحتمل وجود قيادات في داخل القدس المحتلة، ولم يحتمل وجود الشيخ رائد صلاح في المسجد الأقصى المبارك والقيادات السياسية والدينية في الأقصى. ولفت هنية إلى أن هذا القرار يكشف طبيعة ومآزق الاحتلال المدجج بالسلاح وهو نفسه الذي لم يحتمل رؤية بعض المدنيين العزل في أسطول الحرية فاستخدم القوة البحرية والجوية لمواجهة المتضامنين، وتابع: "هذا دليل ضعف وعجز وأن الاحتلال يدخل في مرحلة جديدة من مراحل الانكسار أمام قيادات شعبنا في القدس وفي كل مكان".

وأكد هنية على أن القرار دليل أن المعركة تدور حول القدس في هذه المرحلة وأن القدس في قلب الاستهداف الصهيوني، مشدداً على أن هذا القرار يمثل الحلقة الثالثة الموجهة ضد هؤلاء النواب التي بدأت بالاعتقال ثم سحب الهويات الآن بقرار إبعاد يأتي متزامناً مع مزيد من الاستيطان في القدس وبناء الجدار ومحاوله نزع القدس من محيطها العربي والإسلامي والفلسطيني.

ولفت هنية إلى أن هذا القرار يأتي في ظل زيارات مكوكية لممثلي إلى المنطقة وأثناء وجود ممثل في الأرض المحتلة في فلسطين وأثناء لقائه مع قيادات السلطة في رام الله ومتزامناً مع بناء عدد من الوحدات الاستيطانية في القدس وإخطارات بتشريد عدد جديد من الأسر المقدسية واستجلاب مليون مستوطن إلى القدس، ومضى قائلاً: "هذا دليل واضح على أن الإدارة الأمريكية تشكل غطاء لكل السياسات الصهيونية، وهذا خداع كبير تحت ما يسمى عملية السلام،

د. دويك: يعادل القتل بدم بارد
وأكد رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. عزيز دويك في كلمته أن إبعاد الاحتلال الصهيوني لنواب المجلس والوزير السابق عن مدينة المقدسة هي جريمة ضد قادتنا وتحد سافر لكل ما تعاقبت عليه البشرية وقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف الرابعة وقرارات محكمة العدل الدولية التي قررت أن القدس مدينة محتلة ومن ثم يحرم على المحتل تغيير معالمها أو نقل سكانها من أماكن تواجدهم أو تغيير معالمها السكانية أو العبث بمقدرات سكانها. وثنى دويك خلال عاليا وثيقة الرباط المقدسي التي يجري توقيعها في أنحاء بيت المقدس حفاظاً على تراثها وإنسانها ومقدساتها ورفض تغيير معالم نسيجها السكاني والاجتماعي أو معالمها الحضارية والدينية، مهيباً بمواطني المدينة المقدسة بسرعة إنجازها لتضاف إلى مجموعة الوثائق الهامة المتعاقد عليها في القدس عبر تاريخها وعلى رأسها الوثيقة العمرية التي تمنع المحتل الغاصب من العيش في المدينة المقدسة. وطالب رئيس المجلس التشريعي كل عربي ومسلم وحر أن يقف ضد قرار سحب الهويات من أهل القدس الحقيقيين، وأن يقف ضد قرار إبعاد النواب والوزير، مشيراً إلى أن هذا القرار يعادل قرار قتل بدم بارد مع سبق الإصرار والترصد. وأضاف: "هذه سابقة خطيرة تمثل حالة تصعيد جديد هي الأخطر والأبعد عمقا وأثراً، وإني باسمي وجميع نواب الشعب أهيب بكافة البرلمانين في العالم وكافة المؤسسات الإنسانية والحقوقية الأممية والدولية أن يهبوا لوقف الظلم والعدوان عن نواب الشعب الفلسطيني ووزرائه".

د. بحر: التكاتف الوطني لإجباط القرار

بدوره استنكر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس قرار الإبعاد الصهيوني بحق النواب المقدسيين، محملاً الكيان الصهيوني المسؤولية الكاملة عن تنفيذ هذا القرار الظالم الذي يخالف كل القوانين والأعراف الدولية والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.

وأكد بحر ووقوف المجلس الكامل مع قرار الأخوة النواب المقدسيين من كتلة التغيير والإصلاح برفض قرار الإبعاد وعدم مغادرة بلدهم الأصلي القدس.

وثنى بحر عاليا موقف العشائر والحمائل ووجهاء مدينة القدس الذين رفضوا قرار سلطات الاحتلال إبعاد النواب المقدسيين ووقفوا على وثيقة الرباط المقدسية التي تؤكد على حق أهالي القدس في الإقامة داخل مدينتهم الذي عاشوا فيها منذ ولادتهم ودعا بحر شعبنا الفلسطيني بكل توجهاته

حذر حكومة الاحتلال من التداعيات الخطيرة لقرار إبعاد النواب المقدسيين

د. بحر: وقف بث فضائية الأقصى يضر بمكانة فرنسا ودورها السياسي في المنطقة

فوري وجاد وسريع لإحياء قرار الإبعاد الصهيوني، مؤكداً أن المسؤولية العربية والإسلامية يجب أن تكون حاضرة في أعلى مستوياتها في هذه المرحلة الخطيرة التي تستهدف حسم تهويد القدس وتفريقها من قياداتها ورموزها وأهلها الشرعيين. وأكد بحر أن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي تقفان الآن على المحك في وجه قرار الإبعاد الصهيوني العنصري، فإما ممارسة الدور الطبيعي المناط بهما لنصرة وإنقاذ أبناء شعبنا في القدس وإما البقاء على هامش المرحلة والتاريخ. وشدد بحر على أن قرار الإبعاد الصهيوني بحق النواب سيسقط كما سقطت قرار الإبعاد السابق في مرج الزهور، مشيراً إلى أن شعبنا الفلسطيني مدعوماً من كافة الشعوب العربية والإسلامية وكل أحرار العالم يشكل رأس الحربة في مواجهة هذا القرار وكافة القرارات العنصرية التي اتخذتها حكومة الاحتلال خلال المرحلة الماضية.

الفلسطيني، وتشويه صورتها فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، مشيراً إلى بصمات وتدخلات صهيونية وراء هذا القرار الذي ينتهك أبسط مبادئ الحريات ويجافي كل القوانين والاتفاقيات الدولية. إلى ذلك دان بحر مصادقة المحكمة العليا الصهيونية على إبعاد النواب المقدسيين من كتلة التغيير والإصلاح، محذراً حكومة الاحتلال من التداعيات الخطيرة لهذا القرار العنصري. وأكد بحر أن هذا القرار يفتح باب التهجير على مصراعيه ويشكل الحلقة الأولى في سلسلة المخططات التي تستهدف القدس بنوابها ورموزها وأهلها، مشدداً على أن نجاح الصهاينة في إبعاد النواب سوف يكون مقدمة لعملية اقتلاع وتهجير قسري شاملة تستهدف مئات الشخصيات والرموز المقدسية التي تتولى شرف الدفاع عن المدينة المقدسة وهويتها العربية والإسلامية في وجه كل محاولات الطمس والتهويد. ودعا بحر البرلمانات العربية والإسلامية لتحرك

استهجن د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني قيام فرنسا بوقف بث فضائية الأقصى رغم كل النداءات والمناشدات التي حاولت ثنيها عن هذا القرار، مؤكداً أن ذلك يقدح في الديمقراطية الفرنسية ويضع فرنسا في خندق القوى المعادية لطموحات وتطلعات شعبنا الفلسطيني خاصة وشعوبنا العربية والإسلامية قاطبة. ودعا بحر في بيان صحفي المؤسسات الحقوقية وكافة الوسائل والمنظمات الإعلامية إلى تكثيف جهودها وفعاليتها، قانونياً وإعلامياً، من أجل إجبار فرنسا على إعادة حساباتها، مؤكداً أن الموقف الفرنسي يستجيب لمصالح الاحتلال الصهيوني وكافة القوى الداعمة له، ولا يمت لمصالح فرنسا الحقيقية بأي صلة. وأكد بحر أن قرار فرنسا الأرعن وخطوتها الطائشة بحق فضائية الأقصى من شأنه الإضرار بمكانة فرنسا ودورها السياسي على المستوى

الحملة الدولية: الاتحاد البرلماني الدولي سيناقش قضية إبعاد النواب المقدسيين في جلسته المقبلة

أكد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أندرس جونسون أن قضية إبعاد النواب المقدسيين ستكون على جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد في جلسته المقبلة التي من المقرر عقدها في الثاني عشر من الشهر القادم. واعتبر الاتحاد أن قرار الإبعاد يشكل تعدّ صريح على حقوق النواب البرلمانية، ويحمل في طياته انتهاكا صارخا لكافة القوانين والأعراف الدولية. تأتي هذه الخطوة رداً على سلسلة من الاتصالات التي أجرتها الحملة الدولية مع المؤسسات البرلمانية العربية والدولية والمنظمات البرلمانية الدولية، وذلك في إطار جهودها المبذولة للعمل على وقف تنفيذ قرار الإبعاد طالبتهم فيها بضرورة التحرك الجاد والضروري لوقف القرار التعسفي بإبعاد النواب المقدسيين، معتبرة أن القرار هو الأخطر بحق النواب.

د. دويك يدعو بري لتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

النائب الجمل يزور ورشات عمل تحسين مناهج التربية والتعليم

العمل كافة لإنجاز هذه المهمة، مؤكداً أن المهم ألا يبقى هذا الجهد حبيس الأوراق والرفوف وأن يتحول إلى واقع مع بداية العام الدراسي القادم بحيث يشعر المعلمون والطلبة والأهالي بتغيير واضح في المنهج نحو الأفضل. بدوره شكر نائب مدير عام الإشراف والتأهيل والمناهج د. خليل حماد النائب الجمل على هذه الزيارة، موضحاً أن مجلس المنهج الفلسطيني يشمل مختلف المباحث من الصف الأول حتى الصف الحادي عشر، وأن هذه الورشات تستهدف التقليل من صعوبة وحجم المنهج، متوقعاً أن تخرج هذه الورشة بتوصيات ترفع إلى الوزارة بحيث تشكل مخرجا نهائياً ودليلاً لكل معلم وفق تصور جديد لإنهاء المشاكل المتعلقة بالمنهج الفلسطيني.

زار النائب د. عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية ورشات العمل الخاصة بتحسين المنهج الفلسطيني التي تشرف عليها الإدارة العامة للإشراف والمناهج بوزارة التربية والتعليم لتحسين مناهج التربية والتعليم في مختلف المباحث، بمشاركة المعلمين والمشرّفين التربويين ومختصين في مجال المنهج وخبراء التربية. وشكر الجمل القائمين على هذه الورشات التي تهدف إلى تحسين المناهج التعليمية لمختلف المراحل، معتبراً ذلك خطوة مهمة في إطار معالجة صعوبة وطول المنهج الدراسي، وبعض القيم التي يتضمنها المنهج والتي تحتاج إلى إعادة نظر. وأشار الجمل إلى أن هناك همة وعزيمة وجهد كبير من المدرسين والمدرسات في ورش

على أرض لبنان وثرها الطهور العناية اللائقة بكرم الضيافة، وإعطائهم حقوقهم المدنية وما يليق بكرامة الإنسان العربي على أرض العروبة، حتى عودتهم الكريمة المظفرة التي بتنا نرقبها في الأفق مع كل نصر تحقّقه الأمة في لبنان وفلسطين وغيرها من أرض العرب ومع كل تراجع تمنى به قوى الاحتلال والعدوان في هذا العالم".

وأعرب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عن يقينه بأن "المجلس اللبناني لن يدخر جهداً في تخفيف المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون في مخيمات لبنان جراء حرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والمدنية".



د. عزيز دويك

الإنسان الفلسطيني وبعامه نوابه بصورة خاصة". وأهاب دويك بالمجلس اللبناني "لأن يولي إخواننا اللاجئين في الشتات

دعا الدكتور عزيز دويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، نظيره اللبناني نبیه بري إلى العمل من أجل تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية، وطالبه "باتخاذ القرارات بحكمة، بحيث تجمع ما بين الحرص على عدم التواطؤ والمحافظة على الهوية الفلسطينية لإخواننا في لبنان وبين القيام بواجب إكرام المستضعفين المظلومين المهجرين".

جاء ذلك في رسالة بعث بها دويك إلى رئيس مجلس النواب اللبناني شكره فيها على استمرار دعمه للنواب الفلسطينيين المنتخبين، خاصة أولئك الذين عانوا مرارة ظلم الاحتلال وسجونه ونكرانه لأبسط قواعد العدالة وحقوق

الخضري يدعو مؤتمر البرلمانيين الإسلاميين والعرب لتبني انتفاضة السفن

ومشاركة للاحتلال في معاداة غزة، وإصراره على بقاء الحصار مفروض. ودعا المصري التحرك الدولي الرافض للحصار المفروض على قطاع غزة لكشف الوجه الحقيقي لمحمود عباس وفريقه المتواطئ ومشاركتهم العدو الصهيوني في محاصرتهم قطاع غزة بأشكاله وأنواعه المختلفة والمتمثل في موضوع شركة الكهرباء ومنع جوازات السفر والمشاركة في الحرب على غزة وإرسال مسؤولين لإفشال المقترح الأوربي لإقامة ممر بحري مع غزة وقال: "هذا يخرج سلطة فتح عن أي موقع وطني لها ويضعها بجوار الاحتلال بمعاداة الشعب والمتاجرة بآلام ومعاناة شعبنا في غزة لأجل مصالح فتوية ضيقة".

دون تحقيق إنجازات كبرى للشعب الفلسطيني". وشدد المصري على أن مثل هذا الموقف يدلل من جديد على مدى التواطؤ المستمر من قبل سلطة فتح لاستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة. واعتبر النائب المصري أن فتح ممر بحري مع قطاع غزة يشكل إنجازاً تاريخياً للشعب الفلسطيني وقال: "بموازاة إنهاؤه برياً يشكل إنجازاً كبيراً ينبغي أن يدفع الكل الفلسطيني بهذا الاتجاه، لاسيما أن أوروبا هي التي تقدمت بمثل هذا الاقتراح". وعبر المصري عن أسفه أن تبعث سلطة فتح مسئولاً لأوروبا لإجهاض مثل هذا الاقتراح وقال: "للأسف نجد أن سلطة فتح تعتبر نفسها متضررة وهذا ليس له إلا بعده الشخصي والفنوي الضيق

أكد النائب مشير المصري أن محاولات سلطة فتح لإجهاض مقترح أوروبا إقامة ممر بحري مع قطاع غزة تحت إشرافها هي متاجرة بمعاناة شعبنا وتلذذ بآلامه لأجل مكاسب سياسية وفتوية ضيقة ويدل على مدى التواطؤ المستمر مع الاحتلال ويضعها بجواره في معاداة وحصار غزة، مشيراً إلى أن المتضرر الوحيد لهذا المقترح هو الاحتلال الصهيوني وحده. وقال المصري في تصريح صحفي (٢٤-٦): "الحديث عن محاولات إفشال مقترح بإقامة ممر بحري مع غزة هو إصرار من قبل سلطة فتح على التلذذ بمعاناة شعبنا المحاصر في قطاع غزة، واستغلال الحصار لتحقيق مكاسب سياسية فتوية لنفسها والحيولة

عبر إقامة المشاريع المختلفة التي تستهدف العمال والمعتقلين عن العمل والخريجين والأسر الفقيرة ومختلف شرائح المجتمع. وأكد الخضري على ضرورة اتخاذ البرلمانيين قراراً بالشروع في إعمار غزة وفق ما هو متوفر من مستلزمات بناء، وبناء ما دمرته الحرب الإسرائيلية لإيواء المشردين منذ قرابة عام ونصف العام. وقال رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار "إن الظروف مواتية لتحرك عملي والضغط من أجل كسر الحصار خاصة بعد مجزرة أسطول الحرية ومحاولات إسرائيل التهرب من الاستحقاقات الدولية بخطوات إعلامية عبر الترويج بتخفيف الحصار لتفادي الضغط الدولي عليها بإنهائه".

رحب النائب م. جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، بالدورة الاستثنائية الذي يعقدها برلمانيون إسلاميون وعرب الأربعاء (٢٠١٠-٢٠١٠) في دمشق تحت عنوان "كسر حصار غزة". ووجه الخضري، في تصريح صحفي صدر عنه، نداء للمشاركين في المؤتمر لتبني انتفاضة سفن كوسيلة ناجعة لكسر الحصار الإسرائيلي المشدد على غزة، وتحريك سفن من موانئ إسلامية وعربية بقيادتهم. ودعا الخضري البرلمانيين لاتخاذ القرارات الفاعلة لكسر الحصار ودعمها بالتحرك العملي على أرض الواقع بالتوازي مع انتفاضة السفن. وشدد علي ضرورة تعزيز صمود المحاصرين في غزة

مذكرة توضيحية من النواب الإسلاميين حول انتهاكات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية

في الضفة الغربية لسيادة القانون وتعدياتها على حقوق الإنسان

السياسي وتمس الكثير من حقوقهم التي كفلتها لهم المواثيق والأعراف الدولية ونص عليها صراحة القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين الفلسطينية الأخرى، بدءاً من الحق في الحياة، مروراً بالحق في الأمن والحق في الحرية والحق في المعاملة غير المهينة والحاطة للإنسانية، وانتهاء بالحق في تقلد الوظائف العامة والحق في المساواة وممارسة النشاط الاقتصادي. ونستعرض فيما يلي بإيجاز أهم الانتهاكات التي تترقبها هذه السلطة:

على الرغم من أن أجهزة السلطة في الضفة الغربية تدعي مراراً وتكراراً أنها حكومة تلتزم بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان وحياته الأساسية، إلا أن الراصد لأعمالها يرى أنها تترقب انتهاكات كبيرة وخطيرة تصل إلى وصف الجريمة ضد المواطنين الفلسطينيين المدنيين، سواء فيما يتعلق بحقوقهم السياسية والمدنية أو فيما يتعلق بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتعدد مظاهر الانتهاكات التي تمارس بحق المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية بالنظر إلى انتمائهم

والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية، وعقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.

إن الراصد لمدى مراعاة السلطة في الضفة لهذا الحق، يجد أنها اتخذت العديد من القرارات التي مثلت انتهاكاً صارخاً له، حيث أغلقت هذه السلطة العديد من الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لمجرد أن أعضائها أو جزء منهم ينتمون إلى حركات معارضة، وخصوصاً حركة حماس، على الرغم من أن قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ أكد، كما القانون الأساسي، على هذا الحق وعدم جواز التعرض له من أجهزة الدولة بنص المادة ١ منه على أنه: "للفلسطينيين الحق في ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية وفقاً لأحكام هذا القانون".

ومن جانب آخر فقد مارست أجهزة السلطة الأمنية أبشع الصور في قمع المسيرات والاحتجاجات والتجمعات السلمية التي كانت تنظم من بعض فضاءات المعارضة، على الرغم من أن قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨ بشأن الاجتماعات العامة أكد على ما ورد في القانون الأساسي في هذا المجال وأتاح بموجب المادة الثانية منه هذا الحق بنصه على أن: "للمواطنين الحق في عقد الاجتماعات العامة والندوات والمسيرات بحرية، ولا يجوز المس بها أو وضع القيود عليها إلا وفقاً للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون".

ختاماً

وعليه، فإنه لا بد من التأكيد على أن كل ما تقدم يمثل جريمة لا تسقط بالتقادم استناداً لمضمون المادة ٣٢ من القانون الأساسي التي نصت على أنه: "كل اعتداء على أي من الحريات الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الضرر"، ما يؤكد على حق المتضرر في مساءلة وملاحقة الأبرارين بارتكاب هذه الجرائم ومرتكبيها في أي وقت كان سواء أمام المحاكم المحلية أو المحاكم الجنائية للدول التي فتحت ولايتها القضائية أمام ضحايا هذه الجرائم.

النواب الإسلاميون في الضفة الغربية

ممن لم يلتزم بسياسة الإضراب التي فرضتها هذه الحكومة على الموظفين في قطاع غزة. ولا شك أن هذا الإجراء يتعارض تماماً مع مبدأ المساواة في الحقوق والالتزامات الذي أقرته المادة ٩ من القانون الأساسي بنصها على أن: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة". كما يتعارض هذا الإجراء مع الأحكام المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ ولوائحه التنفيذية التي بينت وحددت الإجراءات التي يجب إتباعها لاتخاذ إجراء الفصل بحق موظفي السلطة. ولا بد هنا من التأكيد على أن الأثر السلبي والخطير لهذا الإجراء لا يقتصر على الموظف المفصول نفسه وإنما يؤثر على أسرته وأطفاله فيجعلهم بلا معيل وبلا أي دخل يضمن لهم حياة كريمة، وعوضاً من قيام هذه السلطة بواجب إعالة هؤلاء الأطفال وفقاً لما نص عليه قانون الطفل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤ في مواد ٣١ و٣٢، نجد أن هذه السلطة تلاحق الموظفين المفصولين بعد فصلهم لتمنع منشآت القطاع الخاص من تشغيلهم، وكأنها تتقصد إيقاع حكم الإعدام جوعاً عليهم وعلى معييلهم، منتهكة بذلك نص المادة ٢٥ من القانون الأساسي الذي تضمن الآتي:

١- العمل حق لكل مواطن وهو واجب وشرف وتسمى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه.

٢- تنظم علاقات العمل بما يكفل العدالة للجميع ويوفر للعمال الرعاية والأمن والرعاية الصحية والاجتماعية.

٣- إعادة العمل بالموافقة الأمنية (السلامة الأمنية) للتوظيف: على الرغم من أن الحكومة العاشرة كانت قد ألغت العمل بهذا الإجراء في العام ٢٠٠٧، إلا أن السلطة في الضفة وبعد أحداث العام ٢٠٠٧ أعادت العمل بهذا الإجراء على نحو يخالف نص الفقرة ٤ من المادة ٢٦ من القانون الأساسي الذي منح لكافة الفلسطينيين على السواء الحق في: "تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص". والمادة ٩ منه التي ذكرت أعلاه. وبما يخالف أيضاً أحكام قانون الخدمة المدنية الذي حددت المادة ٢٤ منه شروط التعيين في الوظيفة العامة على سبيل الحصر ولم تتطرق أبداً لمساءلة الموافقة الأمنية.

رابعاً: المساس بالحق في التجمع

يشمل الحق في التجمع جملة من الحقوق على رأسها وفقاً لما ورد في المادة ٢٦ من القانون الأساسي المعدل حق تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات

جزء من منظومة العدالة الجنائية. بل يعد جريمة استناداً للتشريعات المحلية، وليس هذا فحسب بل يثير هذا الاحتجاز المسؤولية الجنائية للأمرين بارتكابه ومرتكبيه استناداً لأحكام قانون العقوبات الساري وتحديداً مضمون المادة ١٧٨ التي جاء بنصها: "كل موظف أوقف أو حبس شخصاً في غير الحالات التي ينص عليها القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة". كما نصت المادة ١٧٩ على أنه: "إذا قبل -مدير أو حراس السجون أو المعاهد التأديبية أو الإصلاحات وكل من اضطلع بصلاحياتهم من الموظفين- شخصاً دون مذكرة قضائية أو قرار قضائي أو استبقوه إلى أبعد من أجل المحدد، يعاقبون بالحبس من شهر إلى سنة".

وبالتالي فإن التوصيف القانوني لاحتجاز المواطنين المذكورين بالنظر لصدوره عن جهة غير مختصة يندرج ضمن نطاق ومدلول القبض على الأشخاص وحرمانهم من حريتهم بوجه غير مشروع، ما يعتبر استناداً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات المحلية جريمة احتجاز تعسفي وغير مشروع بل واعتداء صارخ على أمن المواطنين وحياتهم التي جرمتها بنود المادة ٣٤ من قانون العقوبات بنصها على أن: "كل من قبض على شخص وحرمه حريته بوجه غير مشروع، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خميس ديناراً، وإذا كان قد حجزه بادعائه زوراً - بأنه يشغل وظيفة رسمية أو بأنه يحمل مذكرة قانونية بالقبض عليه - يعاقب بالحبس مدة ستة أشهر إلى سنتين، وإذا وقعت هذه الأفعال على موظف أثناء وظيفته أو بسبب ما أجراه بحكم وظيفته كانت العقوبة من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات".

ثالثاً: التمييز وعدم المساواة في الوظيفة العامة

على الرغم من أن السلطة الفلسطينية مارست ومنذ قدومها تمييزاً واضحاً في مسألة التوظيف على خلفية الانتماء السياسي، إلا أنه وبعد أحداث غزة بدأت هذه السلطة تمارس هذا التمييز بصورة جنونية وصارخة، لدرجة أنها فصلت الآلاف من الموظفين الحكوميين، كما أعادت مسألة الموافقة الأمنية بالنسبة للتعيين. ويمكننا إبراز مظاهر هذا التمييز بالصورة الآتية:

١. الفصل الأمني: يمثل الفصل من الوظيفة العامة بسبب الانتماء السياسي الانتهاك الأكبر والأخطر على حقوق المواطنين، حيث قامت الحكومة في الضفة بفصل آلاف المعلمين والموظفين في كافة وزارات السلطة، كما قطعت رواتب الآلاف من الموظفين

الأحكام المتعلقة بالاعتقال وشدة هذه الأحكام وقسوتها واستنادها على اتهامات ملفقة في الكثير من الأحيان، فإنه من الضروري التأكيد على أن تدخل رئيس هيئة القضاء العسكري وإصداره لمذكرات اعتقال بحق المواطنين المدنيين يمثل خرقاً فاضحاً وصريحاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية ولاختصاص وصلاحيات النيابة والقضاء المدني، بل ويمثل غصباً صريحاً من قبل القضاء العسكري لاختصاص القضاء المدني والنيابة العامة استناداً لأحكام التشريعات الفلسطينية وتحديدًا القانون الأساسي الفلسطيني وقانون السلطة القضائية وقانون الإجراءات الجزائية. حيث نصت الفقرة الثانية من المادة ١٠١ من القانون الأساسي المعدل على أنه: "تنشأ المحاكم العسكرية بقوانين خاصة، وليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري". بما يدل على أنه ليس للمحاكم العسكرية أدنى اختصاص بمحاكمة غير العسكريين في غير الشأن العسكري فنطاق اختصاصها في الشأن العسكري للعسكريين، وهي حتى لا تختص بمحاكمة العسكريين في شأن غير عسكري أي مدني أو جنائي عادي. ومن المعلوم أنه لا يجوز الاستناد إلى الاستثناءات التي كانت سارية قبل صدور القانون الأساسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته فقد نصت المادة (١١٩) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ على أن: "يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون المعدل للقانون الأساسي".

ومن جانب رابع فإن الاستناد إلى قانون العقوبات الثوري لسنة ١٩٧٩ في محاكمة المعتقلين السياسيين وتوجيه التهم لهم هو استناد غير دستوري ولا يتفق ومنظومة التشريعات الفلسطينية، إذ بصور القانون الأساسي الفلسطيني وضع الأساس الدستوري لتنظيم القضاء والسلطات الثلاث عامة وبذلك وحدت المرجعية الدستورية لتنظيم القضاء وأنواع المحاكم واختصاصاتها في غزة والضفة الغربية، وتبنى المشرع الدستوري اعتماد القضاء العادي (وليس الاستثنائي أو الخاص) باعتباره القاضي الطبيعي أي العادي الذي يحاكم أمامه الأفراد على سبيل المساواة بالخضوع لذات القانون والتمتع بذات الضمانات القانونية للمحاكمة العادية.

ومن هنا فإن احتجاز المعتقلين السياسيين من قبل أفراد الأجهزة الأمنية بمقتضى مذكرة صادرة عن جهة غير مختصة بذلك، يمثل انتهاكاً فاضحاً من قبل أفراد تلك الأجهزة لقواعد وأصول الإجراءات الجزائية الواجب عليهم احترامها وتطبيقها بوصفهم

تمارس هذا العمل المهين دون مساءلة أو محاسبة من الجهات المسؤولة وخصوصاً مؤسستي الرئاسة والحكومة بما يؤكد على موافقتهما وتأييدهما لهذا الخرق الفاضح للقوانين الفلسطينية السارية.

ثانياً: الاعتقال التعسفي

يندرج تحت هذا العنوان جملة من المخالفات والخروقات القانونية، حيث نجد أن هذا الاعتقال يتم أساساً على خلفية غير جرمية هي خلفية الانتماء السياسي الذي لم تجرمه أي من النصوص القانونية الفلسطينية النافذة، بل على العكس من ذلك اعتبره المشرع الفلسطيني وفقاً لأحكام القانون الأساسي المعدل حق من الحقوق المكفولة للمواطن الفلسطيني، سائرًا بذلك على ما انتهجته الأعراف والمواثيق الدولية في هذا الشأن وعززته الممارسات الديمقراطية في الغالبية العظمى من دول العالم المتقدم، حيث نصت المادة ٢٦ من هذا القانون على الآتي: "للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية:

١. تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.

٢. تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون.

٣. التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.

٤. تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.

٥. عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.

ومن جانب آخر نجد أن الأجهزة الأمنية التي تنفذ إجراءات الاعتقال لا تحترم الأصول القانونية المرعية والمنصوص عليها في القوانين الفلسطينية النافذة ذات العلاقة، حيث لا يتم عرض المعتقلين السياسيين على النيابة المدنية والقضاء المدني وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ م بنصها على أنه: "يجب على مأمور الضبط القضائي (بمن فيهم الأجهزة الأمنية) أن يسمع فوراً أقوال المقبوض عليه فإذا لم يأت بمبرر إطلاق سراحه يرسله خلال أربع وعشرين ساعة إلى وكيل النيابة المختص". وكذلك نصت الفقرة الثانية من المادة ١١٧ على أنه: "لا يجوز أن تزيد مدة التحفظ في جميع الأحوال على أربع وعشرين ساعة ويتم إبلاغ النيابة العامة بذلك فوراً".

ومن جانب ثالث وفيما يتعلق بدور القضاء والمحاكم العسكرية في إصدار

أولاً: التعذيب

تؤكد الحقائق الموثقة بتقارير صادرة عن جهات حقوقية رسمية وأهلية كالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، ومؤسسة الحق، ولجان تقصي الحقائق التي شكلت في أكثر من مناسبة (لجنة التحقيق المشكلة من أعضاء في المجلس التشريعي بخصوص استشهاد المعتقل لدى جهاز المخابرات العامة في رام الله الشيخ مجد البرغوثي)، بالإضافة إلى الشهادات المقدمة من الأفراد الذين مورس بحقهم التعذيب، إلى أن أجهزة أمن السلطة في الضفة وخصوصاً أجهزة المخابرات العامة والأمن الوقائي والاستخبارات العسكرية تمارس هذا الانتهاك الخطير بصورة مختلفة، سواء فيما يتعلق بالتعذيب الجسدي والذي يشمل الضرب المباشر، الشبح المتواصل بأشكاله المختلفة (العادي، بواسطة بكر، الكرسي المعكوس، الوقوف على الكوبين "الكاس"، الطاقة للأعلى، الضغط، الضغط على أصابع اليد، ضغط الصدر، الموزة)، التعريض للمياه أو التيارات الهوائية الساخنة والباردة، الخنق، الكي بالسجائر أو بصهر مادة بلاستيكية، الحرمان من الطعام والشراب والنوم، وأشكال غريبة أخرى مثل طلي جسم المعتقل بالمربي في يوم حار وتركه لفترة طويلة تحت الشمس، أو محاولة إدخال هراوة بمؤخرة المعتقل، أو فيما يتعلق بالتعذيب النفسي والذي يشمل الحبس الانفرادي لفترات طويلة وعزل المعتقل عن العالم الخارجي، التهديد بالاعتداء على شرف الأخت أو الزوجة على سبيل المثال، والترهيب والتخويف بأنواعه، مثل استخدام المحققين لآلات تسجيل تصدر أصوات صراخ من غرفة مجاورة، أو ضرب معتقل بقسوة لتصدر عنه أصوات ترهب المعتقلين الآخرين، وقد أفضى هذا التعذيب من شدته وقسوته للوفاة في أكثر من حالة.

وعلى الرغم من أن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل حظر في المادة ١٣ منه التعذيب بنصها على أن:

١- لا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة.

٢- يقع باطلاً كل قول أو اعتراف صدر بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

وعلى الرغم من أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ م تنص على أنه: "لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا بأمر من الجهة المختصة بذلك قانوناً، كما تجب معاملته بما يحفظ كرامته، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً".

إلا أن الأجهزة الأمنية المذكورة لا تزال



آفاق آفاق

بقلم /

مؤمن بسيسو

ابتزاز وطن!

يصعب هضم وتجزع المبررات التي ساقتها حكومة رام الله لتغطية معالم جريمتها بحرمان قطاع غزة من الكهرباء. وإدخاله في أزمة إنسانية وصحية وبيئية بالغة الخطورة والتأثير.

من الخطأ تعميم الاتهام في هذا المقام كما يفعل البعض. وتحمل مسؤولية أزمة انقطاع الكهرباء لكلا الحكومتين (غزة ورام الله) دون أي بحث أو تحقق أو تمحيص.

حاول البعض عبثاً تحميل حكومة غزة مسؤولية الأزمة منذ اللحظة الأولى. ولم يجد بداً من تعويم المسألة وتعميم الاتهام إثر فشله وتبيان عدم ادعائه وافتئاته على الحقيقة.

لا تحتاج الأمور إلى شرح طويل وكبير تبين فالفرضية برمتها تشكل أداة من أدوات تشديد الحصار التي تستخدمها سلطة رام الله لمعاوية حركة حماس وأهالي القطاع وشكلاً من أشكال الضغط المفروض لابتزاز حماس وإجبارها على إعادة "تموضع" مواقفها وسياساتها بخصوص الورقة المصرية وقضايا الوضع الفلسطيني الداخلي.

بدأت رام الله لعبتها السخيفة بتضليل الاتحاد الأوروبي وحمله على تحويل المساعدات المالية التي يقدمها مباشرة على شكل وقود صناعي لمحطة توليد الكهرباء بغزة إلى خزينة السلطة برام الله. وتعهدها بمعالجة الأمر في إطار فلسطيني داخلي وفق الخطة والأولويات الحكومية الموضوعية.

منذ ذلك الحين بدأت سلطة رام الله مسار التحكم في كمية الوقود اللازم لتشغيل المحطة. وبدأت معه مسار الابتزاز لغزة وأهلها تحت ستار جباية المال من شركة توزيع الكهرباء لقاء توفير الوقود. وكان القضية ذات بعد مالي وإداري فحسب بعيداً عن الأبعاد السياسية والوطنية.

لماذا حولت السلطة مستحقات الوقود التي كان يدفعها الاتحاد الأوروبي إلى خزينتها الخاصة؟! ولماذا لم تلتزم بتعهداتها للاتحاد الأوروبي بالاستمرار في تزويد محطة كهرباء غزة بالوقود؟! ولماذا تعمد إلى "تقتير" كميات الوقود بين فترة وأخرى وصولاً إلى المنع الكامل لها؟! ولماذا تخير شركة الكهرباء بين الدفع وجباية الأموال وبين حرمانها من الوقود؟! وهل يقع المواطن الفلسطيني المسحوق الذي يراد عصره شهرياً لجباية المال منه ضمن حسابات حكومة "فياض" تحت أي صورة من الصور؟!

من أطرف ما سمعت أن فياض لما سئل عن سبب إصراره على جباية المال لقاء وقود غزة أجاب بأن هذا المال يذهب كرواق للموظفين المستنكفين عن العمل في غزة. وهي جريمة مركبة ومزدوجة أن تقهر الناس ذوي الفاقة والعوز على الدفع. ومن ثم تضخ هذا المال لموظفين آدموا السلبية ولم يعد للعمل الوطني في حياة معظمهم حظ أو نصيب.

ليقل فياض وأركان ومنظري حكمه ما يشاءون وليحاولوا ابتزاز الوطن والنيل من رفعتهم وشموخه كما يريدون لكن الحق أبليج. والحقيقة تتربع كالشمس في كبد السماء. وشعبنا الفلسطيني لن يستكت عن المتاجرين بمعاناته وقضاياهم، المتلذذين بهمومه وآلامه مهما طال الزمن.

تضامناً مع النواب المقدسيين المهتدين بالإبعاد وبدعوة من النواب الإسلاميين

نواب الضفة يعتصمون لأول مرة منذ أربع سنوات في ساحة المجلس التشريعي برام الله

د. دويك يدعو إلى إعادة تفعيل "التشريعي" في الضفة ويطالب البرلمان والمنظمات العربية والدولية بالتصدي للغطرسة الصهيونية

الغربية في بادرة هي الأولى من نوعها منذ سنوات وذلك بهدف التضامن مع النواب المقدسيين المهتدين بالإبعاد عن مدينتهم ومسقط رأسهم.

اعتصم نواب المجلس التشريعي الفلسطيني من كافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية في باحة المجلس برام الله وذلك استجابة لدعوة من النواب الإسلاميين في الضفة



د. دويك: وقفة برلمانية موحدة

من جانبه ثمن د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الوقفة الموحدة لنواب المجلس التشريعي في هذا اليوم المبارك في تاريخ شعبنا.

ودعا دويك برلمانات العالم وجامعة الدول العربية وكافة المؤسسات وأحرار العالم بالتصدي للغطرسة الصهيونية التي باتت تؤرق العالم أجمع.

وطالب دويك بضرورة تواصل الجهود من خلال إعادة تفعيل المجلس التشريعي لمخاطبة العالم بصورة موحدة من داخل قبة البرلمان الفلسطيني

عطون: إرادة فوزية

بدوره دعا النائب المقدسي أحمد عطون الذي صدر بحقه قرار بالإبعاد إلى تحقيق الوحدة الوطنية واستعادة

تعزية ومواساة

يتقدم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي والإخوة نواب وموظفو المجلس بالتعزية والمواساة من الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس بوفاة المرحومة عمته:

الحاجة "أم خالد كباجة"

كما يتقدم د. أحمد بحر والإخوة النواب والموظفين بالتعزية والمواساة من النائب د. صلاح البردويل بوفاة أخيه:

الحاج علي محمد البردويل

ومن الأخ سلمان الرش بوفاة والده:

الحاج حسين الرش

ومن الأخ تيسير خضير بوفاة عمه:

الحاج رضوان إبراهيم خضير

سائلين المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته، وأن يسكنهم فسيح جناته، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان. وإنا لله وإنا إليه راجعون

التوافق الفلسطيني الداخلي، وذلك رداً على إجراءات الاحتلال الظالمة التي تستهدف الأرض والشعب والمقدسات، مؤكداً أننا من أجل القدس نقاتل ونتقاتل.

وشدد عطون على أن الوحدة الوطنية كفيلة بمواجهة كل المخططات والإجراءات الإسرائيلية، مؤكداً على إرادتهم الفولاذية لكسر ومواجهة قرار الإبعاد الإسرائيلي مهما كان الثمن. وأوضح عطون أن القدس سوف تبقى عامرة بأهلها، وأن المدينة لن تسقط أمام ضغط وكثافة المخططات الإسرائيلية التي تستهدف محو تاريخها وهويتها ومعالمها وتزيغها من قياداتها ورموزها الوطنية والإسلامية التي تفضح مخططاتها وإجراءاتها العنصرية في المدينة المقدسة، مؤكداً أن الصوت الإسلامي والوطني سوف يبقى عالياً للدفاع عن القدس وأهلها مهما بلغت الظروف والمعوقات.

النواب: خطوة نحو الوحدة

وأعرب النواب عن سعادتهم بهذه

الخطوة التي جاءت في هذا التوقيت وفي هذه اللحظة الحرجة من تاريخ شعبنا وقضيتنا، معتبرين إياها خطوة حقيقية باتجاه الوحدة، مشددين على ضرورة اعتبارها نقطة البداية في رفع الولايات عن أرضنا ومقدساتنا. وأكد النواب خلال كلماتهم على ضرورة التحرك نحو الوحدة للوقوف في وجه مخطط الاحتلال الرامي للنيل من عزيمة الشعب الفلسطيني من خلال الخطوات التصعيدية التي يتخذها يوماً بعد يوم. وأكد المعتصمون أن الأيام التي تمر على شعبنا في ظل حالة الانقسام تعطل مسيرة تحرره، مؤكداً على وجوب تدارك الأمر وجعل الوحدة أولى الأولويات على أجندة كافة الفصائل الفلسطينية. واختتم النواب اعتصامهم بالالتزام في اجتماع شارك فيه الجميع بوجود رئيس المجلس د. عزيز دويك حيث ناقش المجتمعون قضايا ومهم الوطن والتحديات المختلفة التي تواجهه وسبل معالجتها.



اللجنة الاقتصادية تستمع إلى وزير الزراعة د. محمد الأغا



د. بحر يزور مخيمات "غراس الجنة" لتحفيظ القرآن التي تنظمها جمعية "الشابات المسلمات"



جانب من الجلسة التشاورية التي عقدها نواب التشريعي عقب اعتصامهم التضامني في باحة التشريعي بمدينة رام الله



د. أحمد بحر ورئيس الوزراء إسماعيل هنية خلال زيارتهما للنائب عبد الفتاح دخان

